



# التقاطعات الجيوسياسية في البحر الأحمر والعربي: السعودية وجوارها الجنوبي بين المصالح والصراعات

د. سالم الحنشي

باحث مقيم لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات،

ومدير تحرير مجلة بريم الصادرة عن المؤسسة

فبراير 2025م



## المقدمة

تهتم هذه الدراسة بتناول علاقات الجوار بين الدول المشاطئة على البحر الأحمر والبحر العربي، لاسيما علاقاتها الحدودية عبر التاريخ، وما ترسخ من حدود بينها، فعرفته الذاكرة الجمعية العربية، واستوعبته المدونة التاريخية، وما حصل لها من تزحزح بتحريك بعضها أطماعًا ومطامحًا، وتتوقف أمام علاقة المملكة العربية السعودية بدول الجوار الجنوبي لها (جمهورية اليمن الجنوبية والجمهورية العربية اليمنية)، مركزةً بصفة خاصة على العلاقة التاريخية بينهم لاسيما ما يتعلق بالحدود بينهم، وأطماع الجارة السعودية في قضم مساحات جغرافية من هذين البلدين، بحكم الحدود المشتركة بينهم من ناحية، ومن ناحية أخرى بحكم ما تمتلكه هاتان الدولتان لاسيما (جمهورية اليمن الجنوبية) من أطول ساحل يمتد على محاذة البحر العربي؛ ذلك البحر المنتفس باتجاه الجنوب، إذ لا يحده بالمقابل أي جوار يمكن أن يشكل مصدر تنازع أو إغلاق على مياه هذا البحر، بحكم المدى الواسع من المياه فيما يُعرف بالمحيط الهندي الذي يحده هذا البحر (البحر العربي) من الجنوب وباب المندب والبحر الأحمر من الغرب...، بعكس سواحل المملكة العربية السعودية التي هي محكومة بعلاقات جوار لبلدان مقابلة لسواحلها، ومضايق وقنوات تتحكم بالدخول إلى تلك السواحل أو الخروج منها، فتشكل بعضها مصدر قلق لها لإمكانية إغلاقها لهذه المنافذ في أي وقت؛ لهذا توجد مطامح وأمال لهذه الدولة (السعودية) في الخروج من هذا الإغلاق للمصدر الأول الرئيس للنشاط الحيوي والإنساني في تلك البلاد (المنفذ البحري الآمن)، ولا تستطيع الحصول عليه في ظل محدودية سواحلها في البحر الأحمر الذي يوجد في المقابل دول قارة أفريقيا التي لها مصالحتها ومطامعها في مياه هذا البحر التي قد تتعارض مع مصالح السعودية؛ فضلاً عن خنق مدخل هذا البحر ومخرجه بقناة السويس وباب المندب اللذين لا توجد للسعودية أية سيادة عليهما، وكذلك الحال في الخليج العربي الذي هو مهدد بصورة أكبر مما تهدد به مصالح السعودية في ساحل البحر الأحمر؛ إذ وجود إيران في الجهة المقابلة لهذا الخليج فضلاً عن إشراف إيران المباشر للمدخل والمخرج الوحيد لهذا الخليج المتمثل بمضيق هرمز، فهذا شكل مصدر قلق وإزعاج لهذه الدولة التي تمتلك أكبر مساحة بين الدول العربية، وتسعى إلى أن تكون محورًا إقليميًا في المنطقة، لهذا سعت السعودية تاريخيًا وما زالت إلى اليوم تسعى إلى محاولة التوسع والتمدد في الاتجاهات المختلفة على حساب الدول المجاورة لها، حتى عُرفت بالدولة المتحركة الأطراف أو متحركة الحدود بصورة دائمة، ولنتناول تلك العلاقة لا بد من السير بصورة منهجية بحسب المراحل التاريخية التي سار بها تاريخ اليمن والجنوب العربي فضلاً عن المملكة العربية السعودية حديثة النشأة، ومن هنا سنتناول الدراسة في ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد ويتلوها خاتمة فقائمة للمصادر والمراجع، فأما التمهيد سيكون مختصاً بتتبع التاريخ الحديث للدول الثلاث: اليمن، والجنوب العربي، والسعودية، ثم سيتم في المباحث دراسة علاقة المملكة العربية السعودية بجمهورية اليمن الجنوبيتين (اليمن والجنوب العربي)، ويأتي في المبحث الأول علاقة المملكة العربية السعودية باليمن في مطلبين، وسيكون في المطلب الأول علاقتها بالمملكة المتوكلية الهاشمية/ اليمنية حتى عام 1962م عندما انقلب جيش الإمام على الإمامة بقيادة قائد الجيش عبدالله السلال ثم اعلنوا التحول إلى النظام الجمهوري، وستتناول المطلب الثاني علاقة المملكة العربية السعودية بالجنوب العربي حتى عام 1990م، وسيخصص المبحث الثالث بعلاقة المملكة العربية السعودية بدولة الوحدة التي نتجت عن توحد جارتها (جمهورية اليمن الجنوبية والجمهورية العربية اليمنية) في عام 1990م في كيان واحد أطلق عليه (الجمهورية اليمنية)، وسيأتي هذا المبحث في مطلبين، سيخصص المطلب الأول في دراسة علاقة المملكة العربية السعودية بالجنوب العربي حتى عام 1994م، أما المطلب الآخر فسيتناول علاقتها بذلك الكيان الذي انفرد فيه اليمن بدولة الوحدة بعد احتلال الجنوب في 1994م حتى الآن. وسيلي هذه المباحث خاتمة تعرض فيها أبرز نتائج هذه العلاقة التي كانت بمثابة استراتيجية لاسيما للمملكة العربية السعودية في علاقتها مع جارتها الجنوبية بشكل خاص وجيرانها من كل الاتجاهات بشكل عام، يلي ذلك قائمة مصادر الدراسة ومراجعتها.

وقد تم تناول دراسة علاقة المملكة العربية السعودية بجمهورية اليمن الجنوبية لعدة أسباب، منها وقوع المملكة العربية السعودية على شاطئ البحر الأحمر ودولة جمهورية اليمن الجنوبية على شاطئ البحر العربي، فضلاً عن ذلك توجهات السعودية باتجاه الجنوب الذي يخالف توجهاتها في الاتجاهات الأخرى، الذي كان محور خلاف ونقاشات بين أمريكا وإسرائيل في سبعينيات القرن الماضي، وما ارتبطت به الدولتان الجنوبيتان (جمهورية اليمن الجنوبية والجمهورية العربية اليمنية) من وحدة عام 1990م، وما تعرضت له من انتكاسة في عام 1994م أدت إلى احتلال نظام صنعاء لعден، وما أنتجت هذه الانتكاسة من حرب عام 2015م وتدخل هذه الدولة (المملكة العربية السعودية) في قيادة تحالف عسكري يتدخل في أراضي هذا الكيان المعقد بصورة مباشرة، ما زال قائمًا حتى الآن.

## التمهيد

بما أن هذه الدراسة تتناول ثلاث دول محورية في شبه الجزيرة العربية، فيستحسن أن نعطي لمحة تاريخية عن نشوء هذه الدول على النحو الآتي:

### أولاً: اليمن:

تُعدُّ دولة اليمن بمفهومها الحديث بوصفها كياناً سياسياً حديثة النشأة وإن كان لها مستند تاريخي موغل في القدم شيء ما بالاستناد إلى الاتجاه الجغرافي ليمين الكعبة الذي عُرفَ باليمن، وقطنته قبيلة قحطان إحدى أبرز قبيلتين سكنت شبه الجزيرة العربية، وسمي (يمينات)، وبهذا يكون من ركن الكعبة الشريفة إلى أقصى ظفار في سلطنة عُمان حالياً هذا الاتجاه (اليمن) في مقابل ما يوجد بالجهة الأخرى للكعبة باتجاه الشمال الذي عُرفَ بالشام، وقطنته القبيلة الأخرى (عدنان) وسمي (شامات)، وفيه عدة دولة كسوريا والأردن ولبنان(1)...

نشأت في المنطقة الجغرافية التي تقع عليها دولة اليمن عدة كيانات على مجرى التاريخ، تُعدُّ مملكة سبأ من أقدم تلك الكيانات، ومع ظهور الإسلام كان حالها كحال باقي المنطقة الجغرافية كلها التي دخلت في الإسلام بين خضوع لمركز خلافة واحد، وقيام كيانات داخلية بين حين وآخر، إلى أن استطاعت الدولة العثمانية أن تبسط السيطرة عليها، واستمرت فيها إلى بعد أن تحولت ممتلكاتها الجغرافية إلى غنائم استعمارية لدول المحور المنتصر في الحرب العالمية الأولى، لأن الدولة العثمانية كانت ضمن المحور الذي انهزم فانحسرت رقعتها الجغرافية من فوق سطح الأرض.

وقد تولى الإمام يحيى الحكم في اليمن في فبراير 1904م(2)، وفي نوفمبر 1918م تسلم الإمام من الوالي العثماني محمود نديم بك (قصر غمدان) ومقاليد الحكم في صنعاء بوصفه وريثاً شرعياً للحكم العثماني في اليمن(3).

وقد خرجت القوات العسكرية والإدارة الملكية العثمانية، وفقاً لشروط هدنة (موندروس) المنعقدة في 30 أكتوبر 1918م(4)، وفي هذا العام نفسه سميت الدولة بـ (المملكة المتوكلية الهاشمية)، وبعد اتفاق الطائف عام 1934م غير اسمها إلى (المملكة المتوكلية اليمنية).

تولى الحكم الإمام أحمد بعد مقتل والده الإمام يحيى حميد الدين في 1948م، وانقلب جيش الإمامة على الإمام أحمد في 26 سبتمبر 1962م، بقيادة قائد الجيش عبدالله السلال، وأعلن الانقلابيون تحول النظام إلى جمهوري، وتم تغيير اسم الدولة إلى (الجمهورية العربية اليمنية) وتولى رئاسة الدولة حينها عبدالله السلال قائد جيش الإمام أحمد الذي قاد هذا الانقلاب السبتمبري، واستمر حتى قدم استقالته في عام 1967م، وتولى الرئاسة بعده عبدالرحمن الإيراني حتى تم الانقلاب عليه في عام 1974م، وتولى الرئاسة بعد هذا الانقلاب إبراهيم الحمدي، وتم اغتياله في 1977م، وبعد اغتيال الحمدي تولى الرئاسة أحمد حسين الغشني، واغتيل هو الآخر في عام 1978م، ليتولى الرئاسة بعد اغتيال الغشني علي عبدالله صالح، وفي عهده توحدت بلاده مع الجنوب العربي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في 22 مايو 1990م، وأصبح اسم الدولتين (الجمهورية اليمنية) وأصبح هو (علي عبدالله صالح) أول رئيس للجمهورية اليمنية، وكانت هذه الوحدة أول محاولة تجمّع للبلدين في هوية وطنية واحدة(5) ولم يدم طويلاً إذ سرعان ما انهار في عام 1994م باحتلال دولة اليمن لدولة الجنوب العربي الطرف الشريك في هذه الوحدة.

(1) ينظر: العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والآفاق، د. خلود محمد خميس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، المجلة السياسية الدولية، العدد 52، تموز 2022م، 5.

(2) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة تاريخية \_ سياسية \_ قانونية، د. فتحي العفيفي، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2000م، 248.

(3) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفيفي، 250.

(4) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفيفي، 251.

(5) ينظر: الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، الكسندر مترسكي، سبتمبر/ أيلول 2015م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة . قطر، 2015م، 2.

## ثانياً: جمهورية اليمن الجنوبية

دولة الجنوب العربي أو جمهورية اليمن الجنوبية، تُعدُّ أبرز الدولة الموجودة في الجزيرة العربية ذات السند التاريخي في تأسيسها، وكل المدونات القديمة تذكر الجنوب العربي وغيرها من الرحلات البشرية في مجرى التاريخ الإنساني، إلا أن هذا المسمى هو أيضاً يدلُّ على اتجاه، ويعكس الدولة السابقة المعروفة باليمن التي تأسست وقامت وما زالت تعرف بهذه الهوية السياسية وإن كانت اتجاهًا جغرافيًا، فإن هذه الدولة (الجنوب العربي) لم تقم بهذا المسمى، وإن كان قد تمت محاولة في منتصف القرن الماضي تحت إشراف الاستعمار البريطاني لتأسيس كيان سياسي بهذا المسمى إلا أنه لم يكتب له القيام والنجاح لعدة أسباب يطول شرحها ليس هذا مقامها.

تعرضت هذه الدولة للاحتلال البريطاني في 1839م واستمر إلى أن خرج منها بثورة مسلحة في 30 نوفمبر 1967م، وعين رئيس للدولة حينها قحطان الشعبي وبصورة مفاجئة وغير متوقعة لعامة الشعب تم تسميتها (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)، وتولى رئاسة البلاد سالم ربيع علي بعد عزل قحطان في 1969م وتم تبديل اسم الدولة في 30 نوفمبر 1969م إلى (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، واستمر في الرئاسة إلى أن قتل سنة 1978م، ليتسلم البلاد بعده عبدالفتاح إسماعيل علي، وهو أحد الوافدين إلى الجنوب العربي من اليمن للبحث عن عمل أيام الاحتلال البريطاني، إلى أن تمت الإطاحة به عام 1980م، وتولى الرئاسة بعده علي ناصر محمد إلى يناير 1986م، ثم حيدر أبو بكر العطاس ويستمر إلى عام 1990م، وفي 22 مايو 1990م وقَّع الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض على توحيد الجنوب مع اليمن التي كان رئيسها حينها علي عبدالله صالح، الذي قاد حرب في صيف 1994م قضى به على دولة الجنوب وكوادرها.

استمر علي عبدالله صالح رئيسًا لليمن المحتلة لدولة الجنوب في الوقت نفسه إلى أن تم خلعها عن الرئاسة في ثورة شعبية عارمة، واجهها بصلف وعنجهية إلى أن تم ضربه بصاروخ وهو في صلاة الجمعة في قصر الرئاسة في النهدين بالعاصمة صنعاء، أصيب على أثره بحروق كبيرة في جسمه، وتكفلت السعودية أثر ذلك الحادث بعلاج الرئيس المحروق، ثم قادة مبادرة تسليم السلطة إلى نائبه عبدربه منصور هادي المنحدر من بلاد جمهورية اليمن الجنوبية، وتم الانقلاب على الرئيس عبدربه منصور هادي وأسرته من قبل جماعة الحوثيين المعروفة باسم (أنصار الله)، في قصر الرئاسة نهاية عام 2014م، ثم تم تهريبه إلى عدن، فشنوا الحرب عليه، واستهدفوا مكان تواجد في عدن (قصر المعاشيق) بضربه بطيران. وطلب حينها النجدة من دول الجوار وفي مقدمتها السعودية فانقضت بشكل سريع ومفاجئ للكل بتدخل عسكري جوي، تحت إبط تحالف عربي سمي بعاصفة الحزم. وبعد ذلك تدخلت السعودية في تنحية عبدربه منصور هادي الجنوبي الأصل، لتعين مكانه رشيد العليبي الذي ينحدر من محافظة تعز اليمنية، وبهذا عادة الرئاسة إلى سطة الهيمنة العسكرية، لتمارس عملها من الجنوب تحت تبرير العودة إلى صنعاء والقضاء على الانقلابيين الحوثيين.

## ثالثاً: السعودية

تُعدُّ الدولة السعودية من الدول حديثة العهد التي لا تمتلك رصيد تاريخي موعلاً في القدم تستند عليه في بداياتها الأولى، وقد مرَّ عهد الدولة السعودية بثلاث مراحل، هي:

## المرحلة الأولى: 1774م \_ 1818م (6).

استلم إمارة الدرعية سعود بن محمد بن مقرن سنة 1132هـ/ 1725م، فكانت هذه الإمارة ذات أثر في زيادة قوة الدرعية التي أصبحت ذات تأثير في منطقة العارض (وسط نجد)، ويمكن القول بأن بداية تشكل الدولة السعودية في الدرعية تمت باتفاق الشيخ محمد بن عبدالوهاب التميمي والأمير محمد بن سعود في الدرعية، فتبايع الاثنان على نصرته الدين: الشيخ بعلمه، والأمير بسلطته. فكان هذا اللقاء أو ما يعرف باتفاق الدرعية 1157هـ/ 1744م بداية قيام الدولة السعودية الأولى.

وقد كان الإمام محمد بن سعود آخر أمراء الدرعية، وأول الأئمة من آل سعود، ومؤسس الدولة السعودية الأولى، التي كانت نهايتها على يد محمد علي باشا حاكم مصر حينها سنة 1233هـ/ 1818م.

وقد تولى الحكم بعد الإمام محمد بن سعود ولده عبدالعزيز بن سعود سنة 1179هـ/ 1756م، وبعد وفاة عبدالعزيز في سنة 1218هـ/ 1803م تولى الحكم ابنه سعود بن عبدالعزيز الذي توفي سنة 1229هـ/ 1813م وخلفه ولده عبدالله بن سعود، الذي أسرته قوات محمد علي باشا، وبعثت به إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانية، وتم إعدامه هناك في سنة 1233هـ/ 1818م،

(6) ينظر: موجز تاريخ الدولة السعودية، (1157هـ/ 1744م) \_ (1438هـ/ 2017م)، د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، جامعة المجمعة، 1439هـ \_ 2018م، 29 وما بعدها.

وهذا الإعدام للأمير السعودي في استانبول كانت نهاية الدولة السعودية الأولى.

### المرحلة الثانية (1821م \_ 1891م) (7)

بعد القضاء على الدولة السعودية الأولى عاد إبراهيم باشا إلى مصر وترك قوات محدودة في نجد، فظهر بنو خالد في الأحساء، فتوجه إليهم اتباع العثمانيين فانسحبوا إلى شمال الجزيرة حتى إذا ما غفل العثمانيون عائدون رجع ماجد بن عريعر إلى الأحساء.. وظهر محمد بن مشاري بن معمري في نجد، في الدرعية، وهو على صلة قرابة بأل سعود، فعبداعزيز بن محمد بن سعود خاله، وحكم في الدرعية إلى أن ظهر مشاري بن سعود، وهو أخو آخر أئمة الدولة السعودية الأولى. كان قد تمَّ أسره من قبل العثمانيين إلا أنه تمكن من الهرب، وحين عاد إلى الدرعية اضطرت محمد بن مشاري أن يتنازل له، إلا أن مشاري بن سعود حين بدأ في الخروج من الدرعية كان قد علم محمد علي باشا بذلك وأرسل قوة بقيادة أوش آغا، فأعلن محمد بن مشاري بن معمري التبعية لمحمد علي باشا، وقبض على مشاري بن سعود بعد عودته من الخرج وسلمه لقوات محمد علي باشا، وعاد ليحكم الدرعية مرة أخرى. وهو ما أغضب الإمام تركي بن عبدالله الذي كان أميرًا على الرياض، فتوجه إلى الدرعية وكان ينضم إليه الأنصار حتى إذا ما وصل الدرعية قبض على محمد بن مشاري وابنه مشاري، وقتلها تارةً لمشاري بن سعود الذي سلموه لقوات محمد علي باشا ليموت في السجن، وبعد أن استتب الأمر للأمير تركي بن عبدالله قرر نقل العاصمة من الدرعية إلى الرياض، وبذل جهودًا في تأسيس الدولة السعودية الثانية. فكانت الدولة مفرقة أمامه، وكان عليه أن يبدأ في توحيدها مثلما عمل محمد بن سعود في بداية توحيد الدولة السعودية الأولى. وقد عملت قوات محمد علي على طرد تركي بن عبدالله من الرياض إلا أنه ملّم الشتات وعاد مرة أخرى فأزاحهم عنها ودخل الرياض واستقر بها نهائيًا منذ عام 1240هـ/1824م.

ويعُدُّ تركي بن عبدالله مؤسس الدولة السعودية الثانية، قتله إبراهيم بن حمزة مملوك مشاري بن عبدالرحمن آل سعود، سنة 1249هـ/1833م. إلا أن فيصل بن تركي سرعان ما أعاد السيطرة على الرياض ومسك زمام الحكم فيها، وقد كان نهاية الدولة السعودية الثانية مع وفاة الإمام فيصل بن تركي من قبل قوات محمد علي باشا أيضًا الذي استغل أحد أفراد عائلة آل سعود الأسرى لديه، وهو الأمير خالد بن سعود شقيق آخر الأئمة للدولة السعودية الأولى الإمام عبدالله بن سعود، حيث تم أسره في الدرعية سنة 1233هـ/1818م، فجعله محمد علي باشا على رأس الجيش الذي بعثه إلى الجزيرة العربية للقضاء على حكم فيصل بن تركي، الذي استسلم بعد عدة معارك خاضها مع هذه القوات المرسله من مصر؛ لينقل إلى مصر ويسجن هناك سنة 1254هـ/1838م، لكن بعد رحيل قوات محمد علي باشا استطاع الأمير عبدالله بن ثنيان آل سعود أن ينتزع الحكم من الأمير خالد بن سعود بعد أقل من عام فقط، ثم عاد الأمير فيصل بن تركي سنة 1259هـ/1843م، فاستطاع أن يسترجع حكمه من جديد للمرة الثانية، واستمر في الحكم إلى أن توفي سنة 1282هـ/1866م، فخلف أربعة من الأبناء، وهم: عبدالله وسعود ومحمد وعبدالرحمن. وقد بويع بالإمارة بعد وفاته ابنه الأكبر عبدالله إلا أن أخاه الإمام سعود لم يقبل بذلك وقام ضده، وبعد عدة معارك بينهما اضطرت الأمير عبدالله إلى الخروج إلى بغداد ليطلب النجدة من الوالي العثماني هناك لمحاولة إيقاف زحف أخيه الإمام سعود. ودخلت قوات العثمانيين معه إلى أن استتب الأوضاع للأمير عبدالله بعد وفاة أخيه الإمام سعود سنة 1291هـ/1875م، وبعد وفاة الأمير عبدالله بن فيصل سنة 1307هـ/1889م تولى الإمارة بعده أخيه عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود بن مقرن وامتدت إمارته إلى سنة 1309هـ/1891م عندما تمكن الأمير محمد بن عبدالله بن رشيد من السيطرة على الحكم، وترحيل الأمير عبدالرحمن بن فيصل وأسرته إلى الكويت، وبلك سقطت دولة آل سعود في مرحلتها الثانية.

### المرحلة الثالثة (1319هـ/1902م \_ حتى الآن) (8).

بعد أن استقر المقام بالأمير عبدالرحمن بن فيصل وأسرته في الكويت عاود الكرة مرة ثانية ولده عبدالعزيز لاسترداد ملك الرياض بعد أن كان قد تقدّم إليه المرة الأولى مع مبارك الصباح بدعم من بريطانيا لتوقيف تهديد ابن راشد لغزو الكويت بحجة وجود آل سعود فيها، فدخل هذه المرة عبدالعزيز مع 63 شخصًا عبر الربع الخالي بسرية تامة إلى أن وصل الرياض وقتلوا الأمير عجلان بن محمد العجلان في 4 شوال 1319هـ/1902م. وبذلك تم استرداد الرياض، فكانت هذه المرة بداية الدولة السعودية الثالثة، ونودي بالإمامة لعبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي في 5 شوال 1319هـ/1902م. فكانت النواة الأولى لتأسيس المملكة العربية السعودية، وبعد توحيد مناطق الحجاز ونجد تحت حكم عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود سميت الدولة بـ(المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها)، وقد استولى على المدينتين المقدستين سنة 1926م (9) وصدر المرسوم بتغيير اسم المملكة

(7) ينظر: موجز تاريخ الدولة السعودية، د. فيصل آل سعود، 43 وما بعدها.

(8) ينظر: موجز تاريخ الدولة السعودية، د. فيصل آل سعود، 43 وما بعدها.

(9) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفيثي، 257.

الحجازية النجدية وملحقاتها) إلى (المملكة العربية السعودية) في 21 جمادى الأولى 1351هـ الموافق 22 سبتمبر 1932م (10).

وتوفي عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي في الطائف في سنة 1373هـ/ 1953م، وكان ولي عهده ولده سعود بن عبدالعزيز، وكان قد ولي العهد لأبيه في سنة 1352هـ/ 1933م، وبعد وفاة والده (عبدالعزیز) ببيع ملكاً للسعودية، وأخوه الأمير فيصل ولياً للعهد. واستمر الملك سعود حتى سنة 1384هـ/ 1964م عندما بويع الأمير فيصل ملكاً للبلاد، وتوفي الملك سعود عام 1388هـ/ 1969م في أثينا باليونان. واستشهد الملك فيصل في مكتبته بالرياض سنة 1395هـ/ 1975م، وكان ولي عهده أخوه الأمير خالد الذي عين ملكاً بعده، وعين فهد ولياً للعهد، وتوفي الملك خالد سنة 1402هـ/ 1982م في الطائف، وبعد وفاة الملك خالد بويع فهد ملكاً للبلاد، وأخوه عبدالله ولياً للعهد، وتوفي الملك فهد سنة 1426هـ/ 2005م، وبويع عبدالله ملكاً للبلاد، وعين أخوه سلطان ولياً للعهد، وتوفي سلطان سنة 1432هـ/ 2011م، وعين أخوه الأمير نايف ولياً للعهد، وتوفي الأمير نايف في 1433هـ/ 2012م، وعين أخوه الأمير سلمان ولياً للعهد بدلاً عنه، وفي سنة 1435هـ/ 2014م عين مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد، وفي السنة اللاحقة 1436هـ/ 2015م تمت مبايعته ولياً للعهد، وفي العام نفسه صدر أمر ملكي بإعفاء مقرن من ولاية العهد، وعين الأمير محمد بن نايف ولياً لولي العهد في 1436هـ/ 2015م، ثم ولياً للعهد بدلاً عن عمه مقرن، وتوفي الملك عبدالله في سنة 1436هـ/ 2015م، بعد أن كان قد عين بعد وفاة الأمير نايف ولي العهد، سلمان ولياً للعهد سنة 1433هـ/ 2012م. وتمت مبايعة سلمان ملكاً للسعودية بعد وفاة الملك عبدالله، وفي سنة 1438هـ/ 2017م صدر أمر ملكي بإعفاء محمد بن نايف من ولاية العهد، وفي سنة 1436هـ/ 2015م صدر أمر ملكي بتعيين محمد بن سلمان ولياً لولي العهد، وفي سنة 1438هـ/ 2017م صدر أمر ملكي بتعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد.

وهكذا كان تشكل الدولة السعودية في مرحلتها الثالث بالاعتماد على ثلاثة أطراف كانت القبيلة واحدة من هذه الأطراف الثلاثة التي وقع عليها عبئ تشكيل الدولة السعودية الحديثة، وتتمثل بالقبائل النجدية القوية التي شكّلت القوة العسكرية في مهمة اقتحام الكيانات الأخرى في الجزيرة، ورجال المذهب الوهابي الذي وفر الغطاء الديني والإطار الإيديولوجي للتوسع في مناطق الجزيرة العربية، وأسرة آل سعود التي مثلت القيادة السياسية المدركة لمهامها وأهدافها» (11).

وقد مثلت هذه «الدولة التي نشأت في منطقة الخليج، نموذج الدولة القهرية في اعتمادها القوة العسكرية في إخضاع المناطق والحاقها بمراكز السلطة، إذ جاءت على أساس قرابة الدم أو العصبية الدينية/ المذهبية والعشائرية، وأساسها الإيديولوجي تمثل في الادعاء بالاستحقاق التاريخي القهري لمناطق الحقت بقوة السلاح. وتعدّ المملكة العربية السعودية النمط الأبرز للدولة القهرية التي قامت على أساس توسع السلطة أو العصبية السياسية من الأطراف إلى المراكز الحضرية كما هو الحال في ضم الحجاز والمناطق الشرقية \_ والشمالية من الجزيرة العربية.. وقد كان للقبائل دور بارز في نشأتها عسكرياً عبر مشروع الإخوان وتوطينهم في الهجر بعد أن هجروا حياة البادية واستقروا فيها منذ عام 1911م ثم توسعت ومدت سلطاتها على بقية المناطق والقبائل بشكل معاكس لما هو معتاد في تأسيس الدول (أي من المركز إلى الأطراف) \_ ومن خلال هذا الامتداد تم إخضاع المراكز المدنية الأكثر أهمية في شرق الجزيرة العربية وغربها \_ متمثلاً بمناطق الأحساء والقطيف والحجاز وحائل عبر التوسع الاحتلالي» (12)؛ ولهذه النزعة كانت «مشكلات الحدود من أهم أسباب التوتر والاحتكاك بين الدول المتجاورة» (13)، مع دولة آل سعود، حتى وصفت عند دارسي التاريخ والجغرافيا بذات الأطراف المتحركة، أو سياسة الحدود المتحركة.

(10) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفّيفي، 273. والحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد محمود السرياني، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط1، 1422هـ \_ 2001م، 50.

(11) ينظر: نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية، علي محمد حسين العامري، نشر في الموقع الإلكتروني [www.iq.edu.uobaghdad.cis](http://www.iq.edu.uobaghdad.cis) بتاريخ 26 حزيران 2013م، 7.

(12) ينظر: نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي، علي العامري، 6.

(13) ينظر: الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد السرياني، 59.

## المبحث الأول

علاقة السعودية مع اليمن حتى عام 1990 م

المطلب الأول: العلاقة مع المملكة المتوكلية الهاشمية/ اليمنية

من المعروف أن نشوء المملكة العربية السعودية في نجد والحجاز، والمملكة المتوكلية الهاشمية فيما يليها إلى محاذاة دولة الجنوب العربي، قد جاء تحت إشراف بريطانيا بعد هزيمة الخلافة العثمانية في الحرب العالمية الأولى التي كانت ضمن محور ألمانيا، فأدّى ذلك إلى قيام المحور المنتصر الذي فيه بريطانيا إلى إعادة رسم حدود بلدان جديدة في جزيرة العرب، فكان نشؤ تلك المملكتين ضمن ما عُرف بسياسية ملاء الفراغ تحت إشراف بريطانيا. فنشأت اليمن أو ما عُرف حينها بالمملكة المتوكلية الهاشمية. بعد تلك الاتفاقيتين اللتين عقدهما الإمام يحيى حميد الدين في عام 1934 م الأولى مع الإنجليز لتحديد الحدود بين مملكته والجنوب العربي (جنوب اليمن) ومدتها أربعين سنة، والأخرى مع السعودية لتحديد الحدود بين مملكته والسعودية ومدتها عشرين سنة. بعد إن كان هناك اتفاق سابق بين بريطانيا والدولة العثمانية بين عامي 1903 \_ 1905 م على الحدود بين البلدين (جمهورية اليمن الجنوبية والجمهورية العربية اليمنية) (14).

وشهدت المملكتان (السعودية والمتوكلية) حروبًا وبسطًا متبادلًا، كان العامل المشترك بينهما في محاولة بسط كل واحد منهما على الآخر، إمارة الأدريسي اليمنية في (نجران وجيزان وعسير والحديدة)، هذه الإمارة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى في إطار الصراع الثلاثي: البريطاني \_ العثماني \_ اليمني. وإن كانت بدايات الإدريسي في الإمامة تعود إلى 1908/12/24 م حين أعلن نفسه إمامًا، بدعم من إيطاليا، ومنذ 1909/1/4 م بايعه سكان صبيبا، وقبائل الحسيني، والمخلاف الشامي، والجعافرة، والضممد (15)، وقد تمكن محمد الإدريسي من تأسيس إمارة خاصة به عاصمتها أبها (16)، في ظل ضعف الحكم العثماني لليمن، وكان الأدارسة يسيطرون على جازان وعسير والسواحل الغربية حتى الحديدة، وعقدوا معاهدة صداقة مع الإنجليز تضمنت إعلان الحرب على الأتراك وتوثيق عرى الصداقة بين حكومة بريطانيا والإدريسي وأعضاء قبيلته والدفاع عن إمارته من أي هجوم بحري، وأن يحكم كل أرض أخذها من الأتراك في أثناء الحرب، ومن هذا المنطلق عرضت بريطانيا تسليم الحديدة للإمام يحيى مقابل اعترافه بإمارة الإدريسي (17)؛ لأن الإدريسي استلمها من بريطانيا من دون حرب مع الأتراك؛ ولهذا السبب أيضًا تساهلت بريطانيا أمام سقوط عسير السراة من إمارة الإدريسي بحجة أنه لم ينتزعها من الأتراك في أثناء الحرب، عقدت هذه المعاهدة بين الأدارسة والإنجليز في 30 إبريل 1915 (و صدقت في 6/11/1915 م) كان ذلك بعد أن هاجمت قوات الأدارسة طراد ألماني في الحديدة (18)، وبدأ الأدارسة بتلقي المساعدات المالية عام 1917 م وأقاموا معاهدة مشابهة مع ابن سعود عرفت بـ (معاهدة دارين) بحضور النقيب ويليام هنري شكسبير وتخلّى البريطانيون عن سياسة عدم التدخل في شؤون وسط والجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية وسلموا الحديدة إلى الأدارسة عام 1926 م. لكن سرعان ما انهارت هذه الإمارة بعد وفاة مؤسسها الإمام محمد علي الإدريسي في 20 مارس 1923 م (19). إذ تسلم زمام الأمر فيها ولده علي الذي لم يتجاوز عمره الـ (18) عامًا، فدبت الخلافات بينه وبين أعمامه مصطفى والحسن الإدريسي، وهو ما أدى إلى ضعف الإمارة وسهل القضاء عليها (20)، فسعت السعودية إلى ضم عسير ونجران وجيزان إليها، وكان هذا الضم بداية المواجهة بين صنعاء والرياض، التي تحولت إلى حرب عام 1934 م انتهت بفرض السعودية خطأ حدوديًا جسد أطماعها وأهدافها في اليمن (21)، وكانت السعودية تدّعي بأن ممتلكات إمارة الإدريسي اليمنية تتبعها؛ لأنه سبق وتقديم الإدريسي إليها بطلب حماية، بعد أن عقد الحسن بن عائض أمير عسير السراة صداقة مع شريف مكة منذ عام

(14) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 259.

(15) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد علي الشهاري، دار ابن خلدون، ط1، 1979 م، 19.

(16) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 26. وأبها كانت عاصمة عسير السراة جعل الإدريسي فيها الأمير الحسن بن عاض نائبًا له، ينظر: 56 أيضًا.

(17) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 54.

(18) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 48.

(19) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 56.

(20) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 77 وما بعدها.

(21) ينظر: أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، هاني موسى، سياسات عربية، العدد 37، آذار/ مارس 2019 م، ص 54. والمطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، ص 57.



1911م(22)، حين كان الإدريسي على خلاف ونزاع مع المملكة المتوكلية الهاشمية، فوجد نفسه مهدداً من الجنوب الشرقي عن طريق الإمام يحيى، ومن الشمال والشرق عن طريق الشريف حسين وحليفه ابن عائض؛ ولهذا توجه محمد الإدريسي المؤسس للإمارة إلى عبدالعزيز آل سعود وعقد معه معاهدة صداقة في تاريخ 11/ 8/ 1920 م حينما وجد الإدريسي نفسه بين نارين: نار الحسن بن عائض أمير عسير السراة والشريف حسين أمير مكة، ونار الإمام يحيى، إذ لم يستطع الإدريسي من ضم عسير السراة إليه، بعد أن كان قد اتفق مع أميرها الحسن بن علي بن عائض الذي عينه نائباً له هناك في عسير السراة(23). وعندما أرسل ابن عائض وفداً إلى الإدريسي ليعلمه بعدم اعترافه بأنه نائب له، قام الإدريسي باحتجاز الوفد، ومحاولة محاصرة عسير السراة، فاتصل ابن عائض بالشريف حسين إمام مكة، فسارع إليه بالمعونة طمعاً في التوسع، وحينها وجد الإدريسي نفسه محاصراً من ابن عائض والشريف حسين والإمام يحيى، فاستنجد بعبدالعزیز آل سعود الذي لبي طلبه على وجه السرعة طمعاً في التوسع باتجاه اليمن والسيطرة على هذا الجسر الأرضي الجبلي الفائق الأهمية (عسير السراة) الذي سيمكنه من مراقبة الأحداث التاريخية في الجزيرة العربية كلها، وتحديد مسارها، والتحكم بها، وعزل الحجاز وتطويره، والسيطرة على الأماكن المقدسة، والتمدد غرباً باتجاه تهامة اليمن وشرقاً باتجاه نجران(24).

وتجدر الإشارة إلى أن الحسن بن عائض عندما تمرد في عسير السراة عن الإدريسي قد ذهب إلى التحالف مع الشريف حسين في مكة، ولم يتجه إلى الإمام يحيى حميد الدين؛ لأنه يعلم أن صاحب المعتقد الزيدي (حميد الدين) لن يقبل إمارة لابن عائض صاحب المعتقد السني في مملكته، وحين ضيق الخناق على الإدريسي ذهب إلى التحالف مع عبدالعزيز آل سعود في نجد(25). وقد كان انفصال قبائل عسير السراة عن الإدريسي بسبب إقدام الإدريسي على إقامة تعاون مع الإيطاليين سنة 1911م(26).

وكان شريف مكة بهذا التحالف مع الحسن بن عائض أمير عسير السراة قد وضع تصور إمارة شافعية عاصمتها تعز، والمخا ميناؤها، وتمتد من عسير وتهامة وتعز ولحج وعدن وحضرموت، وتكون حدودها نقيلاً سمارة، بما يعني عزل حميد الدين الزيدي المذهب فوق الهضبة، على أن يعترف سلطان لحج وحضرموت بملك الحجاز ملكاً على العرب كافة، ويباع بمقام الخلافة الإسلامية(27). وكان البريطانيون قد وعدوا الشريف الحسين بن علي بأن يكون ملكاً على العرب(28)؛ ولذلك فقد خلع على نفسه (ملك الديار العربية)، في نوفمبر 1916م(29).

فكان التحالف المشار إليه بين أمير عسير والشريف حسين هو ما جعل الإدريسي يلجأ إلى عبدالعزيز بن سعود طالباً الحماية والمساعدة نتيجة ما يواجهه من أطماع حجازية ويمنية ومن معارضة داخلية لاسيما من الحسن بن عائض في عسير السراة المؤيد من قبل أمير مكة(30). فعقد معاهدة الصداقة تلك التي تنازل بموجبها لبين سعود عن عسير السراة، إلا أن قبائل عسير السراة رفضت ولم تعترف بها، ورفضت الاعتراف بأنها تتبع آل سعود(31)، ولذلك حاول الإمام يحيى طرد الإدريسي عن الحديدة بوصفه أجنبياً ودخيلاً على البلاد(32)، وبسبب تخليه عن عسير السراة اليمنية لعبدالعزیز بن سعود(33). إذ تعود أصول هؤلاء الأدارسة إلى المغرب العربي.

وأرسل الإمام يحيى جيشاً بقيادة عبدالله الوزير فدخل الحديدة في إبريل 1925م(34)، وتقدم جيش الإمام يحيى نحو الشمال لاستكمال باقي الأراضي اليمنية التي كانت ضمن إمارة الإدريسي فضم صامطة ووصل إلى أبو عريش، وضم الميناء الشمالي لعسير(البرك)، غير أن الاستعمار البريطاني حليف عبدالعزيز بن سعود سارع إلى الحركة فدفع ابن سعود إلى العمل، فتقدمت الفصائل المشكلة منه ومن الأدارسة وبعض القبائل ثم تقدمت إلى صبيا وجيزان في فبراير 1926م ثم واصلت تقدمها واشتدت الأعمال القتالية بينهم وبين جيش الإمام يحيى في مارس 1926م وتحت الضغط الشديد انسحبت قوات الإمام يحيى

(22) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 52.

(23) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 52.

(24) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 58.

(25) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 66 \_ 67.

(26) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 70.

(27) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 74 \_ 75.

(28) ينظر: موجز تاريخ السعودية، د. فيصل آل سعود، 76.

(29) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 9.

(30) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 253.

(31) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 7.

(32) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 53.

(33) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 67.

(34) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 79.

إلى حرض(35).

وظلت السعودية تدّعي أنها بموجب تلك الاتفاقية مع الإدريسي قد أصبحت هي التي تتولى أمر الدفاع عن ممتلكات الإدريسي في عسير السراة وعسير تهامة(36)، وتحتج بذلك، تصرفها في الأراضي اليمنية بحجة أنها تريد أن تقيم دولة يمنية عازلة بينها وبين مملكة الإمام حميد الدين، وكان بن سعود يقول بأن تقدم الإمام يحيى نحو إمارة الأدراسة في عسير يعني قيام حرب بين نجد واليمن؛ ولهذا كان يريد أن تكون في عسير حكومة يمنية محايدة بينه وبين الإمام يحيى(37).

وقد كان الإدريسي والإمام يحيى ثارا معاً ضد الأتراك سابقاً إلا أن دخول إيطاليا في دعم الإدريسي ورفض الإمام يحيى مساعدة إيطاليا بل وقف مع الأتراك ضدها جعلهما يختلفان، فكان الإدريسي يجيز الحصول على المساعدة من الكفار ضد العدو، ولم يقبل ذلك الإمام لإدراكه بأن الإيطاليين سيكونون أسوأ من الأتراك، ولهذا وقعت المواجهات فيما بعد بين الإدريسي من جهة والإمام يحيى والأتراك من جهة أخرى(38). واستمرت إلى أن سيطرت السعودية على الأراضي اليمنية التي كانت تحت أمره الإدريسي.

وبعد وفاة محمد الإدريسي المؤسس للإمارة وتولي ابنه علي وما حصل من خلاف مع أعمامه، آلت الإمارة بعده إلى العم الحسن الإدريسي، اضطر هو الآخر (الحسن الإدريسي) «تحت ضغط الوضع السياسي المتدهور لإمارته إلى التوقيع على معاهدة مكة في 21 أكتوبر 1926م الموافق 14 ربيع الآخر 1345هـ. وقضت هذه المعاهدة بأن يتمتع الإدريسي بحرية إدارة شؤون إمارته الداخلية دون أن يكون له حق التصرف في الشؤون الخارجية بما في ذلك عدم الدخول في مفاوضات سياسية أو منح أي امتياز اقتصادي أو إبرام المعاهدات أو التنازل عن جزء من أراضي عسير، في مقابل تعهد الملك عبدالعزيز بالدفاع عن عسير ضد الاعتداءات الداخلية والخارجية؛ لتنتقل عسير بذلك من وضع الحكم الكونفدرالي إلى وضع الحكم الفيدرالي»(39)، وبهذه المعاهدة تدّعي السعودية بأحقيتها بأمالك إمارة الأدراسة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، مما يُعدُّ من أقوى الأسباب التي زادت نار الخصومة اشتعالاً بين عبدالعزيز آل سعود والإمام يحيى أنه بعد أن تمكن عبدالعزيز آل سعود من السيطرة على عسير السراة وطرد أميرها الحسن بن علي بن عائض، توجهت فرقة من الحجاج اليمنيين قوامها أكثر من 2000 حاج من المنطقة الجبلية للمملكة اليمنية، وعندما بلغوا وادي التنومة الواقع في بني شهر، أحاط بهم الفرسان والمشاة السعوديين برئاسة عبدالعزيز إبراهيم بحجة أنهم مرسلون تعزير من الإمام يحيى إلى الشريف حسين شريف مكة، الذي كان قد تحالف مع الحسن بن علي بن عائض، فأبادوهم عن بكرة أبيهم، ولم يستطع النجاة منهم إلا 5 أو 6 أشخاص أفلتوا منهم، وأخذت أموالهم غنائم، ولم يعرف الألم له حدوداً في اليمن، وقد كان الجانب اليمني يرى أن هذه المجزرة العظيمة ما كان لها أن تحصل لولا أن أوامر قد صدرت من عبدالعزيز آل سعود، وتشجيع من الاستعمار البريطاني المؤيد له باحتلال عسير السراة(40).

وقد وقعت حادثة إبادة الحجاج اليمنيين داخل الأراضي السعودية في سنة 1340هـ \_ 1921م الواقعة تحت نفوذ العاهل السعودي عبدالعزيز بن إبراهيم في منطقة تنومة الواقعة ضمن إقليم أبها، ويرى بعضهم أن هذه الحادثة الغادرة بحق الحجاج اليمنيين المسلمين الذين لا يحملون أي نوع من أنواع السلاح تُعدُّ الشرارة الأولى التي ألهبت نار الفتنة بين يحيى حميد الدين وعبدالعزیز بن سعود، وهناك من يقول إن العاهل السعودي قد أكرم الحجاج اليمنيين في أبها ثم قال لهم أمامكم طريقان أحدهما آمن وتحت رعايتي والآخر خطر، وأصر الحجاج على سلك الطريق الخطر، فاضطر إلى أخذ منهم تعهدات بأنه غير مسؤول عما قد يحصل لهم، وحصل لهم ما حصل إبادة منكراً بالفعل(41).

وهكذا كل تلك التقاطعات والحوادث حصلت بسبب تلك الأراضي (نجران وجيزان وعسير)، وإن كان المتعارف عليه أنها تتبع اليمن(42)، وحجج آل سعود في إقامة حكومة يمنية عازلة فيها بينه وبين الإمام أوضح الأدلة، وحدود اليمن تاريخياً تنتهي

(35) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 85.

(36) ينظر: الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد السرياني، ص 269.

(37) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 93.

(38) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 43 وما بعدها.

(39) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفقي، 256. والحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد السرياني، 269.

(40) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 64 \_ 65. يرى د. الشهاري أن هذه الحادثة قد وقعت في النصف الثاني من أغسطس 1923م.

(41) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفقي، 257.

(42) ينظر: العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والافاق، د. خالد محمد خميس، 2، 5.

عند ميناء (الليث) في أقصى عسير تهامة، وعسير السراة وتهامة كلاهما جزء لا يتجزأ من اليمن، وإقليم عسير بجزئيه التهامي والجبلي كان يشكل إحدى متصرفات ولاية اليمن التركية، وإقليم نجران بواحاته التي تسكنها جماعات من (يام) التابعة لقبيلة بكيل أحد الأقاليم اليمنية، وقصة (الأخدود) التي وردت في القرآن، والتي كانت نجران ساحتها واحدة من الأدلة التاريخية على يمينة نجران (43)، وبشكل عام فحدود اليمن تاريخياً هي مع نجد والحجاز، وهناك من قال بأن (طلحة الملك) تفصل حدود اليمن عن منطقة مكة، وقيل بأن حدود اليمن الشمالية هي (لجة الملك) التي تبعد عن مكة بسبع مراحل، والثابت أن حدود اليمن الشمالية هي (طلحة الملك) و(أم جحدم)، وكل المناطق التي تقع جنوب وادي بيشة أو بالقرب منه هي أراضي يمنية، مثل شهران، وغامد، وزهران، وتشكل المنطقة الساحلية (دوقة الليث) وميناء (الليث) الحدود النهائية لليمن في مواجهة مكة (44)، وهذه الأقاليم كلها استولت عليها السعودية بالقوة حينما دخلت بقواتها في حرب طاحنة في 22/3/1934م للاستيلاء على أراضي إمارة الأدرسة ووصلت إلى الحديدة وصعدة وقطعت الطرق الرئيسية المؤدية إلى صنعاء في إبريل 1934م، فأجبرت الإمام يحيى حينها على توقيع اتفاقية الطائف المعروفة في 19 مايو 1934م، فكانت نتيجة هذه الحرب كلها لصالح السعودية، واختفت إثرها دولة الأدرسة (45): التي ضمت آخر ما بقي فيها من إمارة داخلية للحسن الإدريسي إلى آل سعود في 9/10/1930م، وأصبحت تسمى بالمقاطعة الإدريسية بدلاً عن الإمارة الإدريسية (46).

وهكذا تأسست المملكة العربية السعودية عام 1932م. وبعد عامين، دخلت في نزاع مسلح مع إمارة صنعاء، انتهى بالاستحواذ على الثلاث المحافظات (نجران وجيزان وعسير). تمّ ذلك في الأول بناء على اتفاقيات بمدة عشرين سنة قابلة للتجديد. ولم تشهد العقود التالية التي ظلت خلالها المملكة العربية السعودية بلدًا فقيرًا تطوّرًا مهمًا في العلاقات مع الإمارة، ولا مع عدن ومحمياتها (الجنوب العربي)، الخاضعة لهيمنة البريطانيين.

وقد جاءت تلك المتغيرات بعد أن كانت الأوضاع هادئة بين السعودية واليمن عام 1931م إلا أن هذا الوفاق القائم بينهما قد تعرض إلى الانهيار المروع بعد أول اختبار تعرض له، وقد تمثل في اتهام المملكة للإمامية بدعم فتنة ابن رفاة شيخ قبيلة بلي من قضاة اليمن التي كانت تقيم جنوبي العقبة على الحدود الفاصلة بين شرق الأردن والحجاز والتي اندلعت في مايو سنة 1932م، وقضى عليها بعد معركة في سفح «شار» على مقربة من ضبا، ورفض الإمام تسليم الفلول الهاربة من أتباع ابن رفاة إلى اليمن (47).

وبعد حرب 1934م تلك الحرب الطاحنة التي شنها عبدالعزيز آل سعود ضد مملكة الإمام يحيى حميد الدين وما انتجته فيما يعرف بمعاهدة الطائف في العام نفسه أصبحت الحدود بين الدولتين (اليمن والسعودية) وفقًا لتلك الاتفاقية تمتد بالقرب من دويماء بين الموسم السعودية وميدي اليمنية على البحر الأحمر وتوجه شرقاً، فالشمال الشرقي بالقرب من مدينة حرض، ثم تتعرج الحدود بين الجبال، متبعية الأودية حتى تصل إلى مشارف المناطق الرملية المتصلة بالربع الخالي، بحيث يكون ما يقع غربها وشمالها تابعًا للمملكة العربية السعودية، وما يقع جنوبها وشرقها يتبع اليمن. وتتضمن الاتفاقية بين البلدين الاتفاق على أن يكون هناك منطقة 10 كيلو مترات بينهما تكون مخصصة لرعاة الماشية، ولا تقع تحت سيطرة أي جانب، ويمنع بناء أي تحصينات على مسافة خمسة كيلومتر من كل جانب.

ومن الأسباب التي أدّت إلى فقدان تلك المحافظات اليمنية لصالح السعودية التناقضات بين الإمام يحيى وأهل تلك المحافظات التي استولت عليها السعودية، إذ كانت التناقضات بين الإمام يحيى حميد الدين وأهل نجران تعود إلى صراعات دموية بين طائفة الزيدية بزعامة الأئمة وبين طائفة الإسماعيلية بزعامة الدعاة المكارمة في نجران، إذ بعد دخول الطائفة الزيدية إلى نجران ادعت بعض العائلات الزيدية الإقطاعية البارزة كعائلة (أبو طالب) إلى رفع دعاوى على واحات نجران، واستندت في ذلك إلى وثائق قديمة تبرهن على أنها أخضعت الياميين وتمكنت أراضيهم (48).

وهكذا فقدت اليمن تلك المحافظات تحت ضغط حرب غير متكافئة أعلنتها السعودية، وعززتها تصرفات غير مسؤولة من

(43) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 6.

(44) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 96.

(45) ينظر: الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد السرياني، ص 270 وما بعدها. والعلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والأفاق، د. خلود خميس، ص 2، و 5. والعلاقات اليمنية \_ السعودية، مسارات الماضي ورهانات المستقبل، نبيل البكري، رؤية تركية، خريف 2015م، ص 96.

(46) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 98 \_ 99.

(47) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفّقي، 272.

(48) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 128 \_ 129. كان الإمام يحيى يصف أهل نجران ويام بأنهم مصاصة قبائل اليمن، ص 126.

الإمام واتباعه، اضطر الإمام حينها الذي كان يصفه الملك عبدالعزيز آل سعود بأنه يجيد التملق والتملص والوعود ولا يجيد إلا الغدر والمكر(49)، إلى أن يستسلم ويوقع تلك الاتفاقية، معاهدة الطائف التي وقعها خالد بن عبدالعزيز وعبدالله بن أحمد الوزير في 19 مايو 1934م(50). وصدق على تلك المعاهدة الملك عبدالعزيز في 17/6/1934م، وصدقها الإمام يحيى حميد الدين في 19/6/1934م(51). واسميت بمعاهدة الصداقة الإسلامية والإخوة العربية(52)، واشتملت على (23) مادة، تلك المعاهدة التي اشترط الملك فيها على الإمام سحب جيشه من نجران وجبال تهامة وتسليم الأدارسة إليه(53). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم قبائل الحديدية أمثال مشائخ بني مروان، وعبس، والواعظات، واللحية، والزهرة، ومشائخ قبيلة الزرانيق... أعلنوا موقفهم مع ابن سعود نظراً لاحتكار السلطة بيد الطائفة الزيدية(54).

وبسبب ذلك النصر الذي حققه آل سعود على الإمام يحيى بما أنتج معاهدة الطائف انفتحت شهية المملكة التوسعية باتجاه حدودها الجنوبية، وما زالت توجد مطالب سعودية بحقوق تاريخية في مأرب والجوف وحضرموت، وهو مما أعاد التوتر بين اليمن والسعودية في العقد الأخير من القرن الماضي(55)، وذلك مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال مذكرة رسمية لدول المنطقة في 1992م عبرت فيها عن اهتمامها بتسوية الخلافات الحدودية بطرق سلمية، وعبر آليات التفاوض أو التحكيم أو الوساطة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية(56)، ورغم الاتفاقات والمعاهدات ما زالت الخلافات والأطماع التوسعية قائمة، وتحرك الأطراف الحدودية مستمراً مع كل لحظة مناسبة للتحرك.

### المطلب الثاني: علاقتها مع الجمهورية العربية اليمنية

بعد انقلاب جيش الإمام أحمد بقيادة عبدالله السلال وإعلان نظام جمهوري في 26 سبتمبر 1962م لم يكن مفاجئاً أن تعارض المملكة العربية السعودية إنشاء الجمهورية العربية اليمنية في عام 1962م، بل إن تعارض إنشاء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي كانت الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم العربي. حيث كانت آنذاك النزعة الجمهورية في تصاعد، وتمت الإطاحة بأنظمة ملكية في بعض البلدان العربية كالعراق ومصر وليبيا، وتحصّلت فيه المستعمرات في أماكن أخرى من العالم الثالث على استقلالها، لتصبح بدورها جمهوريات. لذا، كان الملوك في ستينيات القرن الماضي يرون أنفسهم مهددين بالانقراض. وخلال الحرب الأهلية في الجمهورية العربية اليمنية بين عامي 1962 و1969، دعم النظام السعودي بصفة معلنة الصف الإمامي/الملك. وفي حين تُقدّم الطائفية على أنها السبب الرئيس للتوترات، يجدر التذكير بأن المملكة العربية السعودية دعمت ملكاً زيدياً (أي شيعياً) ضد نظام جمهوري سني.

أطلقت المملكة العربية السعودية، خلال هذه الحرب، سياستها المتمثلة في دعم وتقوية زعماء القبائل الزيدية في أقصى شمال اليمن، بما في ذلك الاتحادان القبليان الرئيسان، حاشد وبكيل. وقد استمرت هذه السياسة بعد هزيمة قوات الإمام، وتمكنت من فرض خليط من الملكيين والجمهوريين ليحكم البلاد بعد راعيتهما للمصالحة بينهما في نهاية ستينيات القرن الماضي(57)، وكانت المملكة العربية السعودية قد قبلت هذا الوضع القائم في الجمهورية العربية اليمنية، بعد أن كانت شريكاً فاعلاً في تشكيله إلى جانب مصر، وحين رأت تصاعد النظام الماركسي في الجنوب العربي حينها (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) سعت إلى محاولة استقرار الوضع في الجمهورية العربية اليمنية؛ كي تنقل مسرح عمليات المواجهة الحربية من بين صنعاء وما حوالها، إلى المواجهة بين صنعاء وعدن؛ ولهذا دعم النظام السعودي في الوقت نفسه السلطات المركزية في صنعاء، وأوجد في جهازه الأمني ما يمكن أن يطلق عليه (ملف مشايخ اليمن)(58)، ليضمن بالتالي بقاء الدولة اليمنية ضعيفة وفي حالة تنافس مع السلطات القبلية المتعارضة المتمركزة في الشمال. ونفذت بالتالي المملكة العربية السعودية بشكل فعّال سياسة «فرق تسد» في الجمهورية العربية اليمنية، فضلاً عن توجيه هذا النظام جنوباً للصدامات مع الجنوب العربي.

(49) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 140.

(50) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 146.

(51) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 166.

(52) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 167.

(53) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 145 وما بعدها.

(54) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 146.

(55) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 296.

(56) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 297.

(57) ينظر: العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والآفاق، د. خلود خميس، 7.

(58) ينظر: المؤثرات الخارجية في المباحثات اليمنية، علي شعثان، دراسات وأوراق تحليلية، سياسات عربية، العدد 12، كانون الثاني/يناير 2015م، 109. كان يُقدّم دعم سعودي للمشايخ في اليمن مقابل تأمين الحدود كما صرح أفصح الشيخ محمد بن ناجي الشايف في مقابلة تلفزيونية، وقلص هذا الدعم بعد اتفاق جدة 2000م.

وقد ظلت العلاقة بين البلدين فيما يتعلق بالحدود وفق اتفاقية الطائف المؤقتة، إذ نصّت المادة (22) منها على أن تظل المعاهدة (سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ مفعولها، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ، تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل)، وإن كانت الجمهورية العربية اليمنية التي قامت على انقاض المملكة المتوكلية اليمنية قد أعلنت مقابل اعتراف أمريكا بها، في ديسمبر 1962م اعترافها بجميع المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمها العهد السابق، إلا أن مجلسها الجمهوري (وكان يضم وقتها القاضي الأرياني) قد استثنى فيما بعد معاهدة الطائف من ذلك، حيث أصدر عام 1965م بياناً رسمياً أعلن فيه تمسكه الكامل والمطلق بملكية وتبعية عسير ونجران للجمهورية اليمنية، أرضاً، وبشراً، وتاريخاً، ومصيراً، وذلك ما أكدّه الرئيس جمال عبدالناصر في كثير من خطاباتته (59)، ولم تثار بينهما هذه القضية إلا في 17/3/1973م أثر زيارة رئيس حكومة صنعاء القاضي عبدالله أحمد الحجري إلى الرياض، وخروج البيان الذي يؤكد اتفاقهما التام على أن الحدود القائمة بين البلدين تُعدُّ بصورة نهائية ودائمة، وعلى أثر ذلك البيان خرجت المظاهرات الطلابية والعمالية ومنظمات وقوى المجتمع في عدة مدن يمنية في تعز وصنعاء والحديدة المعترضة على ذلك، والمطالبة بمحاكمة الحجري بوصف ذلك خيانة عظمى (60)، وهو ما جعل تلك الاتفاقية على وضعها السابق المؤقت، ودفع آل سعود إلى الحرص على محاولة إيجاد اتفاقية جديدة تتكأ عليها، وهو ما لم يتأت لها إلا في 1990م قبيل إعلان الوحدة اليمنية، إذ اضطر الرئيس حينها علي عبدالله صالح إلى السفر إلى الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في مارس من العام نفسه، ويتفق الجانبان اتفاقات غير معلنة، كانت نتيجتها خروج الملك فهد بن عبدالعزيز في حفر الباطن بتصريح يدعم فيه قيام الوحدة بعد أن كانوا يعارضونها، ليس هذا فحسب، بل دعم غير مشروط وبدون تحفظ، وهو ما ينمُّ عن اتفاقات تحقق رغبات المملكة العربية السعودية في تطعاتها باتجاه حدها الجنوبي، وهو ما كشف عن بعضه اتفاقية جدة في عام 2000م التي سيكون لنا وقفة أمامها في المبحث الثالث.

(59) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 9.  
 (60) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 6.

## المبحث الثاني

### علاقة السعودية بالجنوب

لا يوجد ما يمكن الإشارة إليه من علاقة مباشرة وواضحة بين المملكة العربية السعودية وجارتها الجنوبية (الجنوب) قبل الاستقلال من الاحتلال البريطاني، ما عدا دعمها قبائل ربيز في محافظة شبوة في أثناء حربها مع الاحتلال البريطاني في منتصف القرن الماضي حيث زودتها بوساطة علي بن منصر الهمامي من قبيلة همام في العوالق العليا، بسيارتين (ونيت) أمريكية الصنع مع سائقها وشحنوها بالأسلحة والذخائر، فاخترقت الصحراء حتى وصلت وادي حطيب، وسلمت الحملة لقبائل ربيز (61)، وتنازعتها مع الاحتلال البريطاني حول منطقتي الشورة والوديعة الواقعتين في أراضي الجنوب العربي بين عامي 1954 \_ 1955م (62)، فضلاً عن ذلك يمكن تسجيل موقفها من الثورة ضد الاحتلال البريطاني في ستينيات القرن الماضي أيضاً، إذ حين كانت نزع الثورة نزعة بروليتارية راديكالية، فاستهدفت كل من كان على علاقة مع بريطانيا أو لديه أملاك خاصة وأدى ذلك إلى الصراع لاسيما مع رؤوس المشيخات والسلطين، فئة الطبقة المحافظة في المجتمع التي لا تقبل الأفكار الدخيلة على المجتمع كالماركسية، عملت السعودية على استقبال هذه الفئة أو الطبقة الاجتماعية في نسيج المجتمع الجنوبي وبجانها الفئة النوعية الحزبية ممثلة بمنتسبي حزب رابطة الجنوب العربي الذي وجد نفسه في جهة مقابلة على النقيض من توجهات الثورة التي لا تتصل بواقعية التاريخ المعيش في هذه البلاد، واستهداف هويتها التاريخية، وإحاقها بهوية جارتها الشمالية (دولة اليمن)، فضلاً عن التوجه الاشتراكي الماركسي الذي يرون أنه يتعارض مع العادات والتقاليد المجتمعية والمعتقد الإسلامي.

وهكذا يتناغم موقفها من الثورة في دولة الجنوب العربي مع موقفها من توجهات انقلاب 26 سبتمبر 1967م، في المملكة المتوكلية اليمنية، إذ سعت إلى دعم الملكيين في محاولة عودتهم إلى صنعاء، مقابل تدخل مصر في دعم الجمهوريين، واستمرت الحرب بينهما ما يقارب سبع سنوات (1962 \_ 1969م)، لكن بعد تحرر (الجنوب) من الاستعمار البريطاني عام 1967م، وبروز الفكر الشيوعي فيه، هذا أدى بالسعودية إلى مراجعة حساباتها بالنخبة الحاكمة في صنعاء ذات الخلطة الجمهورية الملكية، فاعترفت بهم في بداية السبعينيات من القرن الماضي، بعد أن ضمننت تجنيدهم في مواجهة التيار الشيوعي في جنوب اليمن، وبذلك نقلت السعودية الحرب بين صنعاء وعدن، بعد أن كانت الحرب في صنعاء وما حوالها بين الجمهوريين والملكيين بدعم مصري للأول، وسعودي للثاني (63)، بعد أن اتفقا بأن يتم التصالح بين الجمهوريين والملكيين، ويتقاسمان الحكم.

وخلال السنوات الثلاث والعشرين من وجود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب العربي)، كان العداء للنظام «الشيوعي» سمة ثابتة لسياسة المملكة العربية السعودية. وقد دعمت الأخيرة بشكل ملحوظ مجموعات في المنفى دبلوماسياً ومالياً وإعلامياً، وقد رحبت السعودية بانضمام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب العربي) إلى الأمم المتحدة، لكنها لم تعترف بها، واستقبلت عدداً من اللاجئين الأكثر تأثيراً الذين هربوا من اليمن الجنوبي (الجنوب العربي)، وقد زار الملك فيصل بريطانيا وحاول إقناع حزب العمال بعدم الاستمرار بسياسة الانسحاب، وفي منتصف 1968م نظمت السعودية المبعدين من جنوب اليمن في معارضة فعّالة، وزودتهم بمحطات إذاعية للبحث إلى داخل الجنوب، وفي يوليو 1968م بدأت عدن في توجيه إدانات علنية للسعودية، وبعد ذلك كررت البيانات السعودية الاتهام الموجه من جهة التحرير بأن بريطانيا سلمت السلطة للجهة القومية، وفي عامي 1968 و 1969م حدثت اشتباكات على طول الحدود بين الدولتين بين قوات المنفيين وقوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لكن في نوفمبر 1969م تصاعدت الاشتباكات إلى نزاع مباشر بين قوات الدولتين (عدن والرياض) عندما احتلت قوات عدن موقعاً حدودياً في الوديعة التي هي من ضمن أراضي الجنوب العربي، وقد عكس هذا الصراع نزاعاً معقداً بين الدولتين، إذ كانت الوديعة جزءاً من السلطنة القعيطية التي أقيمت في حضرموت الواقعة في الجنوب العربي، وأعقب ذلك النزاع حوادث حدودية وأعمال تخريب داخل اليمن الجنوبي بدعم سعودي، واتخذت أمريكا من نزاع 1969م وحادثة أخرى حصلت في 20 مارس 1973م، وسياسات اليمن الجنوبي في شبه الجزيرة العربية حججاً لتزويد الرياض بالأسلحة،

(61) ينظر: صفحات من تاريخ المقاومة القبلية للتوسع البريطاني في شبوة 1937 \_ 1957م، د. عمر صالح سالم الفانوص بن رشيد، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2014م، 79.

(62) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، تأليف فرد هاليدي، ترجمة: د. عدنان سعيد ثابت عبدالصفي و م. نصر محمد أحمد شيخ، دار الوقاف الحديثة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2024م، 320.

(63) ينظر: أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، هاني موسى، ص 55.

ومع عام 1974م حصل تحول تدريجي إذ فشلت الغارات السعودية والهجوم الكبير الذي شاركت فيه السعودية في حرب صنعاء مع عدن في عام 1972، فأدى ذلك إلى تغيير نظرة الرياض، فكانت الرياض تطالب بإنهاء الدعم للمحاربين في عُمان، وإنهاء هجوم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب العربي) على العاهل السعودي، وعودة المنفيين الجنوبيين في عام 1967م مع عودة أملاكهم، وكانت عدن تطالب بإغلاق الإذاعة المدعومة من السعودية، وإقامة روابط اقتصادية بين الدولتين، ودمج المنفيين في 1967م الذين لم يقبلوا النظام الجديد في الجنوب في المجتمع السعودي (64).

وقد جاء هذا التحول بالمطالبات بين الجانبين بعد خلافات ومنازعات بين الدولتين وتوجيه التهم المتبادلة، إذ في 15/12/1972م أعلن رئيس وزراء دولة الجنوب ووزير الدفاع حينها عن اكتشاف مؤامرة تهدف إلى احتلال المحافظتين الخامسة والسادسة (حضر موت والمهرة)، وحدد البيان أن مدبري المؤامرة وكالة المخابرات الأمريكية بالاتفاق مع السعودية وعُمان وإيران، وحدد البيان أن ضمن أهداف تلك المؤامرة إيجاد منافذ بحرية مباشرة للسعودية على ساحل البحر العربي (65)، وبناءً على ذلك ففي ديسمبر 1972م أيضاً، بعد الحرب بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية أدان الرئيس سالم ربيع علي بشدة «الرجعيين السعوديين وقادتهم، والإمبرياليين الأمريكيين، وادّعى أن السعودية كانت تخطط لتقسيم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من خلال غزو حضر موت والتوغل إلى المحيط الهندي للسيطرة على ميناء المكلا، وتم تكرير هذا الاتهام في 1973م عندما حدثت اشتباكات حدودية بين البلدين، واتهمت السعودية دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مرة أخرى بمهاجمة منطقة الوديعه (66) التي هي من أراضيها وتم الاستيلاء عليها في فترات سابقة. عين السعوديين وقادتهم، والإمبرياليين الأمريكيين، وادّعى أن السعودية كانت تخطط لتقسيم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من خلا

وقد خف الوضع قليلاً بينهما بعد سنة 1976 بعد إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وإن ظلت المملكة العربية السعودية إلى حد كبير معادية لنظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إذ بعد 1976م كان الرئيس سالم ربيع قد أراد الحفاظ على علاقات جيدة مع السعودية ودول أخرى من الغرب، فزار السعودية في يوليو 1977م (67). لكن السعودية عملت على ربط جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب العربي) بالتمردين الذين سيطروا على الحرم المكي في مكة المكرمة في نوفمبر 1979م، إذ يوجد أربعة من الجنوب العربي وعشرة من مصر من بين قائمة أولئك الناس الذين أعدمتهم السلطات السعودية بعد الحادثة في مكة في يناير 1980م (68).

وقد كانت محاولات السعودية التوسعية بتحريك أطرافها داخل أراضي دول الجوار أبرز الأسباب التي أدت إلى بذر الخلافات بين الدولتين إذ سعت السعودية إلى السيطرة على منطقتي الشورة والوديعه، وهي أقاليم واقعة ضمن الجنوب العربي كما رسمته بريطانيا في الحدود التي وضعتها بما يعرف بخط الاستقلال، وقد استولت عليهما السعودية بعد استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا، في أثناء النزاع المسلح عام 1972م (69)، وإن كان النزاع حول هذه المناطق يعود إلى قبل الاستقلال حيث حدث نزاع بين السعودية وبريطانيا في هذا المكان نفسه بين عامي 1954 \_ 1955م (70)، ما يدلُّ على أفكار السعودية التوسعية منذ بداية مرحلتها الثالثة الحالية.

وهكذا يتجلى الاختلاف والنزاع بين الدولتين بأنه نزاع على الحدود ومعركة أيديولوجية، فكانت السعودية تقوم بدعم الفصائل المعارضة لنظام الحكم في الجنوب بالمال والسلاح وتدفعها إلى القيام بعمليات تخريب داخل أراضي الجنوب العربي، فضلاً عن سعيها إلى تقوية نظام صنعاء الذي هو خليط من الملكيين الذين يعملون تحت توجيهاتها والجمهوريين المتعاملين معها وفق توجهاتها في تسيير النظام داخل اليمن بالكيفية التي تراها مناسبة لها (71).

واستمرت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بدعم المعارضين السعوديين للملكية حتى عام 1976م، إذ كان فيها تمثيل

(64) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، فرد هالدي، 318 وما بعدها.

(65) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفقي، ص 293 \_ 294.

(66) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986م، فرد هالدي، 322.

(67) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، تأليف فرد هالدي، 74.

(68) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، فرد هالدي، 316.

(69) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفقي، ص 240.

(70) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، فرد هالدي، 320. والعلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والآفاق، د. خلود خميس، 6.

(71) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار دور السعودية في جنوب اليمن، حسام ردمان، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 17 يناير 2022، ص 6.

لبعض الفصائل السعودية الصغيرة المنفية التي كان أعضاؤها من أحفاد خلايا حركة القوميين العرب(72)؛ عندما قامت السعودية بطرد المعارضين لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، فكان الصراع بينهما سياسياً، إذ لم تقبل كل منهما شرعية الدولة الأخرى، أو التوجه العام في السياسة الخارجية لكل منهما، أكثر من النزاع الذي أخذ شكل الصراع العسكري الطويل.

ونتيجة لهذا الصراع والنزاع الطولي بين الدولتين رفضت عدن عرضاً سعودياً قبل توقيع اتفاق الوحدة بثلاثة أيام في نوفمبر 1989م بتقديم مساعدات مالية مقابل حل قضية الحدود، وفضلت التمسك بنهج الوحدة حينها لأسباب أيديولوجية واستراتيجية(73)، وهذا يمثل موقف نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الثابت أمام أملاك الدول، وعدم التهاون أو التهادن فيها، وانطلاقاً من ذلك كان هذا موقفها من اليمن في علاقتها مع السعودية عقب اتفاق طرابلس في 27 مايو 1972م بينها وبين اليمن، فعندما ظهرت معارضة يمنية أدت إلى استقالة محسن العيني عن رئاسة الوزراء، وتولى خلفه عبدالله أحمد الحجري رئاسة الوزراء، الذي كان معارضاً للحوار مع الجنوب على الوحدة، وزار السعودية في 1973م وأعلن أحقية السعودية في البقاء في نجران وجيزا وعسير، في الوقت الذي يرى الجنوب أنها تابعة لليمن ويجب أن تكون ضمن يمن المستقبل، وأن السعودية أخذتها بمعاهدة الطائف مع الإمام الموقعة في 1934م ولمدة أربعين سنة، اعترض على ذلك الإعلان، فكانت الجنوب ترى ضرورة رجوع تلك المناطق إلى اليمن عام 1974م ويجب أن تطالب بها الحكومة اليمنية بشكل علني، بعد انقضاء مدة المعاهدة.

لكن هذه الدولة ذات المواقف الثابتة التي تمتلك القدرة والجرأة في الدفاع عن مواقفها قد دخلت في وحدة مع دولة اليمن في 22 مايو 1990م، ثم تم احتلالها من قبل اليمن، الطرف الشريك في الوحدة في عام 1994م؛ ليتم التصرف بها وبمقدراتها بحسب توجهات النظام اليمني، وقد وقع النظام اليمني اتفاقية جدة 2000م الحدودية بين اليمن والسعودية قضت بتقسيم الحدود اليمنية بناءً على اتفاقية الطائف 1934م، أما الحدود مع الجنوب العربي فقد تم الاتفاق عليها بين السعودية والاحتلال اليمني بشكل ودي بحيث تعيد السعودية الوديعة إلى أراضي الجنوب العربي المحتل، وتنازل الاحتلال اليمني للسعودية في المقابل عن الشروبة التي هي ضمن أراضي الجنوب العربي أيضاً(74)، وقد أصبحت حدودها غير واضحة المعالم مع السعودية إلا بما تفرضه على الأرض من أمر واقع بإقامة مواقع ونقاط عسكرية أو جدار عازل أو منافذ حدودية لاسيما وهي صحاري شاسعة، وقد اجتهد أحد الدارسين في عام 2000م على تسمية تلك المناطق الحدودية القائمة حينها، فقال: «يمتد الحد الرملي في اتجاه غربي من رملة متين إلى أبو داعر، وهي أبعد زاوية جنوبية غربية في الربع الخالي، ومن ثم يمتد في اتجاه شمالي غربي إلى أن يبلغ النقطة التي فيها ينبثق الماء من وادي نجران، وأسماء هذه الكتل من الرمال من الشرق إلى الغرب هي: رملة متين، ورملة شعيت، ورملة ضحية، وقاع رماة، ورملة الخرخير، ورملة عيوة، وفي الغرب من رملة عيوة تعوق الوديان تشكيلات من الرنل تقع في الجنوب من كتل الرمل الرئيسة مثل القمعيات، وشقة المعاطيف، وهي تشكل بدورها الأحواض النهائية لمجري السيل والتي توجد غربها عروق الزيزا، وهي الشرشرة الصخرية للشروبة»(75).

وإن عدنا إلى الاتفاقيتين الحدوديتين (الطائف 1934م، وجدة 2000م) اللتين لم يكن الجنوب العربي فيهما طرفاً، فسندج أننا أمام أسئلة تحتاج إلى تبیین، ويمكن عرض ذلك على النحو الآتي:

معاهدة الطائف التي فيها تفصيل حدودي دقيق بين الدولتين، تسرد في المادة (4) منها الخط الحدودي بينهما من النقطة الفاصلة بين (ميدي) و(الموسم) على البحر الأحمر غرباً إلى أطراف الحدود بين من عدا(يام) من (همدان بن زيد بن وائلة) وغيره وبين (يام) شرقاً. وهذا يدل على أن ما بعد هذه الموقع الشرقي بينهما الخارج عن نطاق أراضي السعودية باتجاه الجنوب هو ملك دولة الجنوب العربي.

واتفاقية جدة التي تم فيها الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين في الجزء الذي لم تشملها معاهدة الطائف، نتوقع بناء عن معطيات معاهدة الطائف أن يكون التحديد للحدود بينهما من آخر نقطة في الشرق تم الاتفاق عليها بين الجانبين في معاهدة الطائف، وفي ما بين عدا(يام) من (همدان بن زيد بن وائلة) وغيره وبين (يام)، إلا أننا نجد في هذه الاتفاقية(اتفاقية جدة) في المادة(2) منها في الجزء الثاني ما نصّه(خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ترسيم هذا الجزء بصورة ودية، ويبدأ هذا الجزء من جبل الثأر المحددة إحداثياته أعلاه وينتهي عند النسق الجغرافي لتقاطع خط عرض(19) شمالاً مع خط طول (52) شرقاً).

والملاحظة على ذلك، لم يذكر جبل الثأر في معاهدة الطائف، فهل هو ما يفصل بين عدا(يام) و(يام) بينهما في معاهدة الطائف؟

(72) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، فرد هالدي، 316.

(73) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، حسام ردمان، ص 7.

(74) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، حسام ردمان، ص 8.

(75) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 244.



أم هو نقطة أخرى؟ وكيف تم تحديدها؟

والشيء الآخر في معاهدة الطائف بعد ترسيم الحدود بينهما كانت الصياغة بأن يتم التفاهم بينهما بصورة ودية فيما يتعلق بالجماعات من الناس التي تعيش في تلك المواقع الحدودية المبينة بينهما، وإلى أي جانب تريد أن تنتهي، بمعنى أن توافق الطرفين السياسيين في البلدين يبنى على قناعات الناس التي تعيش في خط الحدود الفاصل بينهما، أما في اتفاقية جدة لاسيما ما يتعلق بترسيم الخط الحدودي الفاصل بينهما، فهو أن يتم التوافق على تحديد تلك المواقع بين الطرفين السياسيين مباشرة، ما يشير إلى أن تأييد قيام الوحدة بين اليمن والجنوب العربي بلا تحفظ، الذي أعلنه الملك فهد من حفر الباطن بعد لقائه مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في مارس 1990م، يستلم جزءاً من ثمنه هنا في هذا الجزء المتبقي من خط دولة الوحدة، من أراضي الجنوب العربي المحتل.

وهذا يؤكد مقولة سيكسو مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن السعودية تنظر جنوباً لا شمالاً، وذلك حينما اعترض إسرائيل على أمريكا لبيعها أسلحة إلى السعودية فقال: إن مبيعات الأسلحة للسعودية لم تكن تهديداً لإسرائيل، وقال إن السعوديين ينظرون جنوباً وليس شمالاً<sup>(76)</sup>.

ويبقى في الأخير الإشارة إلى أن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كانت لها حدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فأين رجعت تلك الحدود؟ ولم لم تعد لها حدود الآن مع تلك الدولة؟!.

وتذكر بعض الدراسات أن من الخلافات الحدودية ما يتمثل بالخلاف حول واحة البريمي بين السعودية والإمارات وعمان والشريط الحدودي الفاصل بينهما<sup>(77)</sup>. فهل هذه الواحة هي التي كانت ضمن أراضي الجنوب العربي؟ يرجح ذلك أو موقع قريب منها.

<sup>(76)</sup> ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986م، فرد هالدي، 321.  
<sup>(77)</sup> ينظر: نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي، علي العامري، 5.

## المبحث الثالث

## علاقتها مع دولة الوحدة في اليمن

## المطلب الأول: علاقتها بين عامي (1990 \_ 1994م)

يحد السعودية من جهة الجنوب اليمن والجنوب العربي، وهاتان الدولتان توحدتا في 22 مايو 1990م فأصبحتا في دولة واحدة سميت حينها بالجمهورية اليمنية، قبل أن تتعرض إلى هزات داخلية أصبحت على أثرها اليوم عدة قطاعات متناثرة لم يعد يربطها غير التسمية التي هي على وشك الاندثار هي الأخرى، والعملية أن بقيت واحدة وهي الريال إلا أنها ذات فارق اقتصادي بين منطقة وأخرى يعكس التناثر بين موضع وآخر.

وقد تتبعنا في المبحثين السابقين علاقة السعودية بجارتها الجنوبيتين: اليمن والجنوب العربي، إلى قبل عام 1990م، وهنا سنتابع علاقتها بهاتين الدولتين اللتين أصبحتا في دولة واحدة، إذ رغم وجود معاهدة الطائف التي تنصُّ على أن تكون مسافة 10 كيلو بين البلدين مسافة تترك لرعى الماشية دون سيطرة أي من البلدين عليها، وعدم إيجاد أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات من كل جانب من جانبي الحدود، ويفترض أن يعمم هذا الاتفاق بين البلدين لاسيما بعد عام 1990م الذي صارت فيه دولة الجنوب العربي متحدة مع دولة اليمن، وتجديد اتفاقية الطائف فيما عُرف باتفاق جدة في عهد الرئيس علي عبدالله صالح عام 2000م، وتضمنت البناء على الخط الحدودي السابق في معاهدة الطائف 1934م واستكمال الخط للجنوب العربي من جبل الثأر إلى نقطة التقاء الجنوب بعمان، وتكون تحركات الرعاة واستخدام مصادر المياه إلى مسافة 20 كم داخل البلدين، ويعفون من نظام الجوازات والإقامة وتصدر لهم بطائق مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة، وتبعد القوات العسكرية بينهما إلى مسافة 5 كم عن الخط الحدودي، ولا يجوز حشد القوات لكل منهما على مسافة أقل من 20 كم، ويقتصر الأمر بينهما على تسيير دوريات أمنية بأسلحتها الاعتيادية (78). إلا أن السعودية لم تلتزم لهذا الاتفاق وسعت بين حين وآخر إلى تحريك أطرافها الحدودية لاسيما باتجاه أراضي الجنوب العربي التي وقعت تحت سيطرة اليمن واحتلالها عام 1994م، فضلاً عن ذلك ووسعت من منح ما يُعرف بالفك أو التصاريح المتفق عليها لمن هم على مسافة عشرين كيلوا، وصارت تستقطب جماعات وقبائل تتجاوز هذه المسافة بكثير، وصل الأمر إلى منحها في عمق وادي وصحراء حضرموت ومدينة المهرة، وهو ما يعكس بجلاء تطلعات السعودية ومطامعها التي أعلنتها في عام 1972م الرئيس سالم ربيع علي (رحمه الله) (79).

وهذا التمدد والتوغل من قبل السعودية داخل أراضي البلدان المجاورة لها ليس بجديد، في اليمن والجنوب العربي في أثناء حكم الإمامة وبعده فقد كان التمدد السعودي واضحاً منذ انقلاب 26 سبتمبر 1962م إذ وقف إلى جانب الإمام ودعمته في محاولة منها في بقائه وقضائه على الانقلابيين بقيادة قائد جيشه الإمام عبدالله السلال، إذ خلال هذه المدة تمددت السعودية وحركت أطرافها باتجاه الربع الخالي.

وباتجاه دولة الجنوب العربي كان أول تمدد وتحريك لأطراف المملكة العربية السعودية باتجاه هذه الدولة منذ وضعها تحت الاحتلال البريطاني الذي تنازع معها حول منطقتي الوديعة والشورة في 1954 \_ 1956م، وظل هذا التنازع الحدودي بعد تحررها من الاستعمار البريطاني مباشرة، إذ سعت إلى قضم الشورة والوديعة الواقعتين ضمن دولة الجنوب العربي ومدَّ أطرافها إلى ما بعدهما باتجاه العبر بمحاذاة حضرموت أكبر محافظات دولة الجنوب العربي (80).

وقد كانت السعودية تعارض قيام الوحدة بين البلدين حتى لا تقام دولة قوية بجانبها تستطيع أن تفرض سيطرتها على ما تمَّ استقطاعه من الدولتين الجارتين في جنوبها (اليمن والجنوب العربي) إلا أن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح قد زار الملك فهد بن عبدالعزيز في مارس 1990م بعد انتهاء قمة مجلس التعاون الخليجي في عُمان، فألتقى به في حفر الباطن وطمانه فيما يخصَّ الحدود بين دولة الوحدة المزعم إقامتها والسعودية (81)، فخرج الملك فهد، بعد هذه الزيارة الملك، يؤيد قيام دولة واحدة بين

(78) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 302.

(79) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، فرد هالدي، 322.

(80) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، فرد هالدي، 320.

(81) ينظر: العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والأفاق، د. خلود خميس، 7.

اليمن والجنوب العربي، بلا تحفظ، وهو ما يدلُّ على أن صفقة قد تمت بينهما، تتناغم مع النية المبينة من قبل اليمن تجاه دولة الجنوب العربي...

ورغم تصريح الرئيس علي عبدالله صالح فيما بعد بأنه لن يوقع على اتفاقية حدود وفق الأمر الواقع حتى لا يكسب العار هو وأولاده بأنه قد فرط بأراضي الدولة، إلا أن صفقة حفر الباطن قد تمت في اتفاق جدة عام 2000م الحدودية بين البلدين بتوقيع الرئيس علي عبدالله صالح والملك السعودي حينها الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، وكان فيها ثمن وقوف المملكة العربية السعودية في صفقة الوحدة بضم أرض الجنوب إلى اليمن على أن تنازل للسعودية عن الوديعة والشورة المنطقتين اللتين رفض نظام دولة الجنوب عرضاً مقرباً قبيل توقيع الوحدة مقابل الاتفاق على الحدود بينهما بسبب تلك المنطقتين، ليس هذا فحسب بل لحق بهما الخرخير، وقد صدور أمر ملكي سعودي مطلع عام 2015م قضى بإلغاء محافظة الخرخير، ونقل تبعية المراكز التابعة لها إلى مواقع أخرى بمنطقة نجران. وفي عام 2017م قدمت قوات عسكرية سعودية تحاول تهجير سكان الخرخير بالقوة إلى الداخل السعودي.

وقد كانت السعودية بالمجمل تتخوف من قيام دولة ذات كثافة سكانية بجوارها، وهو ما أدى بالرئيس علي عبدالله صالح (رئيس الجمهورية العربية اليمنية)، والسيد علي سالم البيض (الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني) في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إلى المسارعة في إعلان الوحدة حتى يقطع الطريق أمام محاولات السعودية في إجهاض أي مشروع وحدودي، وبعد أربع سنوات فقط من الوحدة، خلال الحرب الأهلية لسنة 1994، شجع السعوديون دولة الجنوب العربي على إعادة تأكيد الاستقلال، مع أن المملكة العربية السعودية كانت قد عارضت بشدة قبل ذلك بوقت قريب هذه المجموعة التي كانت تصف أعضائها آنذاك بـ"الشيوعيين الملحدين". ومع ذلك لم تعترف العربية السعودية بدولتهم التي أعلنها علي سالم البيض في عدن في مايو/ أيار 1994. إذ كان من الممكن أن يساعدها الاعتراف الدولي على البقاء حينها، لكن عوض ذلك، هُزم أبناء الجنوب بقوة في غضون بضعة أسابيع، على يد قوات الاحتلال اليمني بقيادة علي عبد الله صالح.

ولما أعلنت الوحدة بين اليمن والجنوب العربي، تضمن أول بيان لأول رئيس وزراء لليمن الموحد، وهو حيدر أبو بكر العطاس (82) الصادر في 20 يونيو 1990، إعلاناً واضحاً وصريحاً «بأن دولة الوحدة على استعداد لحل قضايا الحدود كافة، براً وبحراً، مع جيرانها على أساس الحقوق التاريخية والقانون الدولي»، وبعد قيام هذه الوحدة، تلتها حرب الخليج الثانية واتضح حجم النفط المخزون في دولة الوحدة، فثارت المشكلة الحدودية من جديد، وكان لا بد من مفاوضات جديدة حول الحدود. وتألقت لجنة سعودية يمنية مشتركة من الخبراء للتفاوض من أجل التوصل إلى حل للمشكلة. واجتمعت اللجنة سبع مرات حتى بداية الحرب التي شنتها دولة اليمن على الشريك في الوحدة (الجنوب العربي) في 1994م، ولم تسفر هذه الاجتماعات عن أي نتائج بسبب تمسك السعودية بمعاهدة الطائف 1934، التي تقضي بمنح السعودية المناطق الثلاث: نجران وجيزان وعسير.

وطلب السعوديون من اليمنيين ضرورة الاتفاق على ترسيم العلامات الحدودية التي وضعت بين البلدين بموجب معاهدة الطائف وما نجم عنها من تشكيل لجنة خاصة قامت بتعيين الحدود، ووضع العلامات التي بلغ عددها 492 عموداً على امتداد الخط بين (ميدي) على الجانب السعودي و(الموسم) في الجانب اليمني على شاطئ البحر الأحمر غرباً إلى حافة الربع الخالي شرقاً (83) على طول الحدود الممتدة أربع مائة ميل بين النقطتين المحددتين آنفاً (84).

وترى السعودية أنه بعد وحدة اليمن أصبحت هناك حدود غير داخلية في تلك الاتفاقية بين (اليمن والسعودية) في 1934م، وهي المنطقة الممتدة من آخر نقطة تناولتها اتفاقية الطائف في الشرق والنقطة التي تلتقي عندها حدود اليمن مع عمان والسعودية (85) وهذه هي حدودها مع دولة الجنوب العربي التي لم تدخل في معاهدة الطائف في 1934م، ويقع على طول هذه الحدود عدد من المناطق التي ضمتها السعودية إلى أراضيها منذ منتصف القرن الماضي بالقوة؛ لهذا كانت تحت الخطى على ضرورة الاتفاق بحسب الأمر الواقع، الذي يبدو بأنه كان ثمن تأييد السعودية للوحدة بدون تحفظ فضلاً عن دعمها الجنوب في حرب 1994م دون اعتراف دولي صريح، كان سيمكن دولة الجنوب حينها في التماسك، وتواصل التأييد والاعتراف الدولي، ومن هنا يتضح بأن السعودية تريد اعترافاً رسمياً من اليمن، بتريسي الحدود بشكلها القائم بحسب الأمر الواقع نهائياً، بحيث تعترف

(82) حيدر أبو بكر العطاس كان أول رئيس وزراء لحكومة الوحدة بعد إعلانها في 22 مايو 1990م، وقد كان رئيس دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب العربي) قبيل الوحدة، وغير موقع على اتفاقية الوحدة.

(83) ينظر: الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد السرياني، ص 273. هناك من يقول بأن عدد هذه الأعمدة 240 عموداً.

(84) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، ص 286.

(85) ينظر: الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد السرياني، ص 274.

السعودية بسيادة اليمن على الحديدية وباقي أراضي دولة الجنوب العربي بمقابل اعتراف اليمن بسيادة السعودية على شورة والوديعة وغيرها من المناطق الواقعة ضمن أراضي دولة الجنوب العربي التي بسطت سيطرتها عليها، وفي وضع غير قابل للتراجع أو النقص، ما يعني أن اليمن تحصل على اعتراف بأحقيتها بالحديدية واحتلالها لدولة الجنوب العربي مقابل اعتراف اليمن بأحقية السعودية بأراضي استقطعتها من الجنوب العربي (الشورة والوديعة).

أما الجانب اليمني، فقد عدَّ معاهدة الطائف 1934، ملغاة منذ أيلول 1992، وكان يعارض تجديدها، وقدّم إلى الجانب السعودي خلال اجتماع اللجنة في تعز في أغسطس 1993، مقترحات تتضمن البدء بالتفاوض على خط الحدود الذي لم تتضمنه معاهدة الطائف، والممتد شرقاً من نقطة جبل الثأر حتى الحدود مع سلطنة عمان، على أن يترك موضوع خط الحدود الغربية، المنصوص عليه في معاهدة الطائف، والممتد من جزيرة الموسم على البحر الأحمر حتى جبل الثأر شرقاً، إلى ما بعد الاتفاق على الحدود الشرقية، وهي الحدود مع سلطنة عمان، ما يعني أن اليمن جاهز على التفاوض مع السعودية بأراضي الدولة التي ينوي احتلالها، ولا يستبعد أن لقاء مارس 1990م في حفر الباطن والاتفاق كان على نية مبيتة ضد هذه الدولة (الجنوب العربي)، وهو ما تكشف بوضوح في احتلالها في 1994م؛ و متمسكاً بأراضيها، وغير مستعد على التفاوض بتريسي الحدود فيها.

وكان هدف اليمن من ذلك، هو عدم إعطاء السعودية اعترافاً نهائياً وشرعياً بالحدود الواقعة بين البلدين جنوب نجران. إلا أن الجانب السعودي تمسك بالمشروع الذي اقترحه عند بدء المفاوضات في سبتمبر 1992، وهو الإبقاء على معاهدة الطائف كما هي. فضلاً عن ترسيم حدود بحرية في البحر الأحمر غير منصوص عليها في المعاهدة.

وظلت العقدة السعودية على حالها، وهي المتمثلة في الوصول إلى مياه المحيط الهندي عن طريق اختراق حدود دولة الوحدة في اليمن بالمرور في مناطق الدولة المحتلة (الجنوب العربي) إلى بحر العرب، وعدم المساس بمعاهدة الطائف للعام 1934، بأي شكل، لأنها أحد إنجازات عهد الملك عبدالعزيز في توحيد شبه الجزيرة العربية. يقابل ذلك العقدة اليمنية التي عبّر عنها الرئيس علي عبد الله صالح عندما قال:

الحدود السعودية اليمنية يستحيل عليه أن أقبل باتفاق حدود مجحف مع السعودية، أسجل فيه على نفسي وعلى أولادي من بعدي بأني باسم اليمن تخليت عن أرض يمنية لدولة أقوى وأغنى منه، كسيتها بحرب غزو غير متكافئة.

### المطلب الثاني: علاقتها بعد عام 1994م حتى الآن

لقد كانت الدولتان المجاورتان للسعودية من الجهة الجنوبية في وحدة اندماجية منذ 22 مايو 1990م ولم تستمر هذه الوحدة إلا أربع سنوات، إذ في 27 إبريل 1994م أعلنت دولة اليمن حرب شاملة ضد دولة الجنوب العربي الطرف الآخر الشريك في الوحدة، انتهت باحتلال هذه الدولة في 7 يوليو 1994م. وعلى مستوى العلاقة مع دولة الجوار المملكة العربية السعودية حدثت مناوشات بين دولة الاحتلال اليمن والسعودية بعد ذلك الاحتلال لدولة الجنوب العربي من قبل اليمن في 1994م، وتمثلت هذه المناوشات في اتهامات متبادلة بين الطرفين (اليمن والسعودية)، فكل جانب يتهم الآخر باختراقات حدودية لأراضيه، وعبور الحدود المتفق عليها في اتفاقية الطائف.

وتكررت الدعوة إلى قيام المباحثات بينهما من أجل الوصول إلى التسوية، فصدر في البداية بيان عن وزارة الخارجية اليمنية، أشار إلى أن السعودية نفذت أعمالاً تمس بسيادة اليمن على أراضيها باستحداث نقاط للمراقبة وشق عدد من الطرق في عمق الأراضي اليمنية في مناطق واقعة على الحدود تابعة لمحافظة صعدة وحضرموت والمهرة، فردت السعودية بالنفي وأن أعمالها تلك كانت في أراضي داخل حدودها بموجب معاهدة الطائف، وأن القوات اليمنية قامت بإطلاق النار وقتل أحد أفراد المعدات التي كانت تشق الطريق (في ديسمبر 1994) وتجاوزت القوات اليمنية الحدود السعودية بعشرة كيلو مترات، وقد أكد وزير الداخلية اليمني العميد يحيى المتوكل أن قوات حرس حدود القبائل اليمنية اشتبكت مع قوات حرس الحدود السعودية على طول الحدود بين البلدين لمدة أربعة أيام، وقد تم الاتفاق بين وزيرَي داخلية البلدين على تشكيل لجنة لمعالجة آثار الحوادث الحدودية كما جرى أيضاً لقاء بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي على هامش القمة الإسلامية التي عقدت بالمغرب في ديسمبر 1994 ومع ذلك، فقد وقع حادث حدودي آخر في المنطقة الجنوبية الشرقية (منطقة الخرخير) للحدود السعودية مع دولة الجنوب العربي المحتلة من قبل اليمن، ويتمثل ذلك بعبور دورية عسكرية سعودية الحدود إلى اليمن وهاجمت موقعاً يمينياً (داخل أراضي دولة الجنوب العربي المحتلة)، كما أن السعودية تحشد قواتها على الحدود مع اليمن، وأن الطائرات ومنصات إطلاق الصواريخ السعودية انتشرت على مقربة من محافظتي صعدة والمهرة على بعد 230 كم من صنعاء، ووقعت عدة اشتباكات مسلحة بين البلدين هذا في الوقت الذي أعلنت فيه السعودية أن قوات يمنية

اجتازت الحدود، واحتلت مركزاً حدودياً سعودياً وكان من المقرر أن تجري مباحثات بين الجانبين، لكن هذا الحادث الحدودي أدى إلى تأجيل اللقاء بين الوفدين، وهنا تدخلت الوساطة من قبل بعض الأطراف العربية لتهيئة الجو لتلك المحادثات، فأرسل الرئيس السوري حافظ الأسد نائبه عبدالحليم خدام وزير الخارجية فاروق الشرع لإجراء مباحثات مع المسؤولين في السعودية واليمن، وبالفعل جرت هذه المحادثات مع الجانبين السعودي واليمني، كما أجرى الرئيس الأسد اتصالاته بالملك فهد والرئيس علي عبدالله صالح، ومن ناحية أخرى قابل الرئيس حسني مبارك الرئيس اليمني في مطار القاهرة وأجرى اتصالاته مع الملك فهد والرئيس السوري، وقد أسفرت تلك الاتصالات من قبل سوريا ومصر عن صدور بيان سعودي يمني مشترك جاء فيه بأنه قد تمّ الاتفاق على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بينهما وتطلعتهما إلى استئناف المحادثات الثنائية بينهما لحل مشاكل الحدود المعلقة وعزمهما على توفير الأجواء المناسبة لنجاح المفاوضات الثنائية وعودة علاقتهما إلى طبيعتها بروح من التفاهم والأخوة وحسن الجوار، وبما يكفل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. فسافر وفد يمني إلى السعودية برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس البرلمان وعضوية عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، وعبده علي عبدالرحمن نائب وزير الخارجية، وذلك لإجراء مباحثات مع الجانب السعودي وتألف الوفد السعودي من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رئيساً وعضوية كل من عبدالعزيز الخويطر وزير المعارف، وعلي بن مسلم المستشار في الديوان الملكي، وقد أكد الشيخ الأحمر بتأييد من الجانب السعودي أن أجواء التوتر قد أزيلت، وأشار إلى عدم وجود أي حشود عسكرية من الطرفين على جانبي الحدود بعد سحب القوات إلى مواقعها قبل اندلاع الحادث الحدودي الأخير.

وجرت عدة اجتماعات بين الوفدين، وتم تبادل ورقتي العمل من الجانبين، وأوضح مصدر يمني أن نقاط التلاقي في الورقتين كثيرة، وأن الجانبين أبديا عزمهما على مواصلة الحوار للتوصل إلى ورقة عمل مشتركة، وصرح حينها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بأن بلاده غير مستعدة للدخول في حرب مع أشقائها العرب وأن اليمن يؤمن بالحوار لحل أي مشكلة سياسية أو حدودية، وقال إنه يقبل في إطار الحوار أن يكون أساس حل المشكلة هو اتفاقية الطائف بوصفها منظومة متكاملة، وقد عرض على السعودية إنشاء لجنة عليا تتفاوض، فإن لم تتوصل لتسوية، سيلجؤون إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية، وأشار إلى أن السعودية لها قواعد عسكرية في جيزان وخميس مشيط وشرورة، وأن هذه القواعد لا تشكل أي مخاوف بالنسبة لليمن حيث تكون العلاقات طبيعية بين البلدين، لكنها تسبب مخاوف لليمن حيث تكون العلاقات غير طبيعية وأن ثمة اتجاهًا لفرض الأمر الواقع وأضاف أن ما بذلته الجمهورية اليمنية من جهود عبرت عن نيات حسنة ورغبة صادقة في حل قضية الحدود على أساس الحوار والتفاهم الأخوي، وبما يضمن الحقوق المشروعة للطرفين ويجعل الحدود جسورًا للتواصل والمحبة بين الشعبين الشقيقين، وفي المقابل أكد الملك فهد التزام بلاده بالسلام مع اليمن في نزاعها الحدودي.

وقد صرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية أن الملك فهد اختار انتهاج سياسة ضبط النفس والتروي بالرغم من أن عددًا من التجاوزات الحدودية بدأت منذ شهر ديسمبر 1994 وأن السعودية تريد عدم تصعيد الأمور مع اليمن ولكنها لن تقبل بالأمر الواقع الذي يحاول اليمن فرضه وخصوصًا أن الوعد الذي أعطى لنائب الرئيس السوري بالانسحاب اليمني لم ينفذ بل إن اليمن عززت قواتها في المركز الذي احتلته، وقد أدت الوساطة السورية إلى تكوين لجنة قانونية من الجانبين بحثت في مسألتين إجرائيتين هما، الخلاف القائم حول صيغة ترسيم الحدود التي لم تتناولها معاهدة الطائف الموقعة عام 1934، وتعيين خط الحدود البرية بين السعودية واليمن الجنوبي (سابقًا) إضافة إلى ترسيم ما تبقى من خط الحدود الذي يبدأ من منطقة رأس المعوج على البحر الأحمر إلى وادي جيزان فجبيل الثأر وفي إطار هذه الخطوة من المباحثات.

وتذكرنا لغة الجانب السعودي في تسعينيات القرن الماضي بلغتها في الثلاثينيات منه مع إمام اليمن يحيى حميد الدين، وإن لم تسر الأمور هنا على ما سارت عليه داخل الأراضي اليمنية حينها، ويبدو أن النظام اليمني قد استوعب الدرس الذي تعرض له الإمام حينها، رغم أن رأس النظام لا يتباعدان في أسلوبهما، إذ هما (الرئيس علي عبدالله صالح والإمام يحيى) بالأسلوب نفسه الذي وصف به الملك عبدالعزيز آل سعود في 1934م الإمام يحيى حينها، إذ قال بأن الإمام يجيد التملق والتملص والوعود ولا يجيد إلا الغدر والمكر (86)، وهو ما يبدو بأن الملك فهد قد بدأ يستشعر به بعد اتفائه بحفر الباطن مع علي عبدالله صالح قبيل قيام الوحدة، الذي خرج فيه الملك ليصرح بما يناقض موقفهم السابق تمامًا، أي من اعتراض على قيام الوحدة إلى تأييد لإقامة الوحدة وبدون تحفظ.

وكان هذا التصريح كفيلاً باستمرار المفاوضات بشكل جدي بين الجانبين كما تريد السعودية، فتم رفع المستوى السياسي للمفاوضات بحلول إبراهيم العنقري المستشار الخاص للملك فهد محل علي بن مسلم بينما حلَّ إسماعيل الوزير المستشار القانوني للرئيس اليمني محل عبده علي عبدالرحمن نائب وزير الخارجية، وقد توصل الجانبان إلى تجاوز كل القضايا الإجرائية

(86) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 140.

عن طريق تشكيل أربع لجان مشتركة تم التفاوض المبدئي عليها، وهي:

- 1\_ لجنة عسكرية تكون مهمتها مراقبة الأوضاع على الحدود بين البلدين والحيلولة دون أي نشاط عسكري قد يهدد الاستقرار في المناطق الحدودية، وكذلك وقف عمليات التهريب.
- 2\_ لجنة للحدود تنبثق منها لجان فرعية تعنى بقضايا تحديد الحدود وترسيمها ووضع علاماتها.
- 3\_ لجنة على مستوى وزاري مهمتها تطبيع العلاقات بين البلدين والإشراف على أعمال اللجان الثلاث.
- 4\_ لجنة عليا لم تحدد مهمتها بعد مذكرة التفاهم.

وأُسفرت المباحثات الثنائية بين البلدين عن التوقيع على مذكرة للتفاهم تتكون من 11 مادة، على النحو الآتي:

المادة 1: يؤكد الطرفان تمسكهما بشرعية والزامية معاهدة الطائف الموقعة عام 1934 وملاحقتها.

المادة 2: تشكل لجنة مشتركة من عدد متساوي من الطرفين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا، تكون مهمتها تحديد العلامات المقامة طبقًا لتقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة الموجود منها والمندثر، وذلك ابتداءً من نقطة الحدود \_ رصيف البحر تمامًا رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد \_ بين ميدي والموسم وحتى آخر نقطة سبق ترسيمها في جبل الثأر، واستخدام الوسائل العلمية لإقامة العلامات الساريات عليها، وذلك بالاتفاق مع شركة متخصصة لتنفيذها، يتم اختيارها من قبل الطرفين وتقوم الشركة بعملها تحت إشراف اللجنة.

المادة 3: تستمر اللجنة الحالية المشكلة من البلدين في عملها لتحديد الإجراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود بدءًا من جبل الثأر وحتى منتهى حدود البلدين، بما في ذلك الاتفاق على كيفية التحكيم في حال الاختلاف بين البلدين.

المادة 4: تشكل لجان مشتركة تتولى التفاوض بشأن تعيين الحدود البحرية وفقًا للقانون الدولي ابتداءً من نقطة الحدود على ساحل البحر الأحمر المشار إليها في المادة الثانية.

المادة 5: تشكل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى من الطرفين لضمان منع أي استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها وذلك على الحدود بين البلدين.

المادة 6: تشكل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين وتعزيز أوجه التعاون بينهما، وتبدأ هذه اللجنة عملها خلال 30 يومًا من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة.

المادة 7: تعيين لجنة عليا مشتركة للعمل على تحقيق ما سبق وتسهيل مهمات اللجان المذكورة وإزالة ما قد يعترض سير أعمالها من معوقات أو صعوبات.

المادة 8: يؤكد البلدان التزام كل منهما بعدم السماح باستعمال بلاده قاعدةً ومركزًا للاعتداء على البلد الآخر أو للقيام بأي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي.

المادة 9: من أجل الاستمرار في المحافظة على تهيئة الأجواء الودية المناسبة لإنجاح المحادثات يلتزم كل طرف بعدم القيام بأي نشاط دعائي ضد الطرف الآخر.

المادة 11: ليس في هذه المذكرة ما يتضمن تعديلات لمعاهدة الطائف وملاحقتها بما في ذلك تقارير الحدود يتم ضبط وتدوين كل ما يتم في اللجان المذكورة في محاضر يوقع عليها من قبل المسؤولين في الجانبين وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها، وتعدُّ هذه المذكرة بداية الطريق العملي لحل مشكلة الحدود وعلى الجانبين أن يستكملا الخطوات اللازمة لوضع هذه المذكرة موضع التنفيذ.

وسارت المفاوضات كما خطط لها بحسب الأمر الواقع الذي فرضته السعودية، ليوقع الجانبين ما عرف باتفاق جدة في 12 يونيو 2000م. وبخصوص الحدود اليمنية السعودية تضمنت البناء على الخط الحدودي السابق في معاهدة الطائف 1934م واستكمال الخط للجنوب العربي من جبل الثأر حتى خط 53/19 نقطة تقاطع حدود البلدين مع سلطنة عُمان (87)، وتكون تحركات الرعاة واستخدام مصادر المياه إلى مسافة 20 كم داخل البلدين، ويعفون من نظام الجوازات والإقامة وتصدر لهم بطائق مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة، وتبعد القوات العسكرية بينهما إلى مسافة 5 كم عن الخط (87) <sup>0</sup> ينظر: الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد السرياني، 274 \_ 275..

الحدودي، ولا يجوز حشد القوات لكل منهما على مسافة أقل من 20 كم، ويقتصر الأمر بينهما على تسيير دوريات أمنية بأسلحتها الاعتيادية(88). وبعد ذلك حاولت السعودية وضع علامات حدودية بعد منطقتي الشورة والوديعة داخل أراضي الجنوب، ثم بناء الجدار العازل أو الحاجز الذي سمي بجدار الألف ميل؛ لإغلاق الحدود بينهما في 2003م فاعترضت اليمن حينها ذلك الجدار بوصفه مخالفاً لاتفاقية جدة 2000م، فتوقفت السعودية وحولته في عام 2004م إلى حاجز من الأسلاك الشائكة التي تفصل بين البلدين ويصعب تجاوزها(89). ثم أعادت السعودية عملية بناء جدار حاجز بينها وبين اليمن في عام 2013م وذكرت بي بي سي أن الحاجز يبلغ طوله 2000 كم، لإغلاق الحدود بينها وبين اليمن، ويقول فرانك غاردنر مراسل بي بي سي للشؤون الأمنية، الذي زار الحدود بين البلدين، إن الجزء الأول من الحاجز قد اكتمل بناؤه، وكانت السعودية قد شرعت ببناؤه في نهاية عام 2003م وبداية عام 2004م وعدت اليمن ذلك حينها مخالفاً لاتفاقية جدة 2000 التي فيما يبدو أنها حلت مشكلة الحدود بين البلدين.

وقد سعت الرياض، في خضم تلك العلاقات مع جيرانها في الجنوب، إلى توظيف مجموعة من أدوات القوة الناعمة في اليمن والجنوب العربي، وتشمل شبكة تحالفات محلية، وتوفير المساعدات الاقتصادية ونشر الإيديولوجيا السنية الإسلامية \_ السلفية الوهابية \_ لتعظيم نفوذها السياسي في فترات الاستقرار وخوض حروب بالوكالة في فترات الصراع. قبل اندلاع النزاع الحالي، اقتصر التدخل السعودي العسكري المباشر على حماية مناطقها الحدودية، مثل ما حدث خلال الحرب مع الحكومة الليسارية بعدن عام 1969 والحرب مع جماعة الحوثيين المسلحة عام 2009.

ولطالما كان سلوك السعودية مدفوعاً بخوفها من وجود دولة قوية معادية على حدودها، فكانت تعارض قيام الوحدة بين اليمن والجنوب العربي، وفقاً لذلك التوجه السعودي فإن قامت الوحدة ستسعى إلى أن تكون دولة فاشلة وضعيفة. لكن الآن، بعد أكثر من ثلاثة عقود على إعلان الجمهورية اليمنية الموحدة، تخشى السعودية العكس، أن يظل اليمن دولة ضعيفة وفاشلة، وهو ما يعكس تخطيط استراتيجياتها تجاه جيرانها في الاتجاه الجنوبي الذين كانوا محور اهتمامها منذ زمن بعيد كما صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية سيسكو (أن السعوديين ينظرون جنوباً وليس شمالاً)، حين اعترضت إسرائيل على حجم مبيعات الأسلحة للسعودية في عام 1973م(90). وربما هذا التذبذب في الاستراتيجية السعودية في علاقتها باليمن يرجع إلى ما حصل من الإمام يحيى حميد الدين بعد عام واحد من توقيع اتفاقية الطائف 1934م، إذ يقال بأنه أرسل ثلاثة من حرسه الخاص إلى مكة المكرمة في موسم الحج لقتل ملك السعودية، وهذا ما جعله يطلق المقولة التاريخية المشهورة وكأنها وصية لمن يأتي بعده من آل سعود (أي خير أو شر لنا مصدره اليمن)(91)، فأدرك الملك أن توقيع الإمام يحيى كان واقع تحت الضغط، وأنه وكل اليمن لن ترضى بتلك السيطرة على الأراضي اليمنية بالقوة، وستظل تطالب بها، وقد كان محقاً بذلك، فرتبيس الوزراء اليمني القاضي أحمد عبدالله الحجري حينما زار السعودية عام 1973م وخرج ببيان يقول فيه يؤكد اتفاقهما التام على أن الحدود القائمة، خرجت المظاهرات الطلابية والعمالية ومنظمات وقوى المجتمع في عدة مدن يمنية في تعز وصنعاء والحديدة المعارضة على ذلك، والمطالبة بمحاكمة الحجري بوصف ذلك خيانة عظمى(92). لهذا فالسعودية لم تصل إلى مرحلة اليقين في علاقتها مع اليمن، ومن هنا فإن أضعفتها وأصبحت دولة ضعيفة فاشلة فإنها ستكون مصدر تهديد لأمنها القومي، وإن دعمتها وتماسكت وأصبحت دولة قوية ستطالب بحقها الذي أخذته منها بالقوة.

ونتيجة الوضع السياسي الداخلي في بلاد اليمن فحين تولى الملك سلمان زمام السلطة عام 2015، شن عملية "عاصفة الحزم"، وكان الهدف المعلن هو إنهاء سيطرة الحوثيين على السلطة وإعادة الحكومة المعترف بها دولياً إلى السلطة في صنعاء، إذ سيطر هؤلاء على العاصمة صنعاء في 21/9/2014م، وتمددوا جنوباً حتى وصلوا إلى عدن، وهو ما أدى إلى تدخل السعودية ضمن التحالف العربي، غير أن واقع الديناميكيات المحلية والجيوسياسية الإقليمية \_ منها ضعف الحكومة الشرعية، وبروز المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بدولة جنوبية مستقلة، والخلافات بين بعض الدول الرئيسة في التحالف، والضغط الأميركية لإنهاء الحرب، والأزمة الإنسانية، وصعوبة الحسم العسكري في مواجهة الحوثيين \_ أحبط هذه الآمال. وبالتالي، ركزت السياسة السعودية على ثلاثة أهداف خلال العامين الماضيين: تعزيز مكانتها المهيمنة في المناطق التي حاولت بأن تجعل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً مسيطرة عليها في جنوب وشرق البلاد (دولة الجنوب العربي المحتلة)، واحتواء التهديد الأمني الناجم عن جماعة

(88) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، د. فتحي العفريقي، 302.

(89) ينظر: العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والآفاق، د. خلود خميس، ص 6 \_ 7 \_ 8.

(90) ينظر: اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، فرد هالدي، 321.

(91) ينظر: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، 240. والعلاقات اليمنية \_ السعودية، مسارات الماضي ورهانات المستقبل، نبيل البكري، ص 97.

(92) ينظر: المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد الشهاري، 6.

الحوثيين، وصياغة تسوية سياسية تسمح للرياض بالبقاء بوصفها لاعباً محورياً في الساحة اليمنية، ودعم حلفائها للمساهمة في إنهاء الحرب بشكل يناسب المصالح السعودية.

ويرافق هذا الوضع السياسي القائم في العلاقة بين السعودية وجارتها (اليمن والجنوب العربي) تحريكاً للأطراف أو للحدود بين هذه البلدان الثلاث، ويتمثل هذا التحريك بتمدد السعودية جنوباً أو غزو اليمن من اتجاهه الشمالي، والجنوب العربي من اتجاهه الشرقي، ونقلت أخبار صحفية بأن هناك تحرك للحدود السابقة التي وضعت بوصفها علامات حدودية بين البلدين باتجاه الداخل لأراضي الجنوب العربي، وأن مقدار المساحة التي حركت فيها هذه العلامات ما يقارب 42000 كم مربع من أراضي الجنوب العربي، وبذلك أصبحت حدود السعودية على أمر الواقع خلف هذه العلامات (المحددة في اتفاق جدة)، ولم يعد معسكر (خراخير) الحد الفاصل بحسب معاهدة جدة 2000م، وقد قامت السعودية بنقل تلك العلامات التي هي عبارة عن أعمدة أسمنت لمسافة 700 كم إلى مثلث الشيبة على الحدود العمانية؛ لتعاود غرسها ثانية في محطتها الجديدة داخل أراضي الجنوب العربي في محافظة حضرموت بعمق 60 كم من العلامات الحدودية السابقة.

ويرافق هذا التحرك الأرضي تحرك توطيئي لأهل تلك المناطق التي يتم استقطاعها وما يليها إلى عمق المحافظات الشرقية (المهرة وحضرموت وشبوة)، إذ نقلت أخبار صحافة عن تسريب وثيقة موقعة من شخصيات سياسية وقبيلية واجتماعية حضرمية تطالب بضم إقليم حضرموت إلى الخليج العربي. فضلاً عن تسريبات إعلامية نشر بعضها في وسائل إعلام سعودية رسمية عبرت عن رغبتها في ضم حضرموت إليها. وهي تستخدم هذا في اتجاهين، ففي اتجاه اليمن حتى توقف عمليات التحالف العربي، وفي اتجاه الجنوب في تأكيدها على سعيها في الحفاظ على وحدة اليمن، وكأنها تقول لهما لا توقيف للأول ولا موافقة للثاني إلا بالموافقة على تلك الأطماع، وكأن الظروف الحالية تهيئاً لاتفاق قادم على الحدود بين هذه البلدان، يتجاوز اتفاقي الطائف 1934م وجدة 2000م، وجاء في خضم هذه التحركات حوار لأحد أبناء حضرموت على صفحات جريدة الرياض الرسمية السعودية بعنوان (حضرموت ستعلن انفصالها حال عدم التحول للنظام الاتحادي) (93). وهو ما يعكس توجهات السعودية في محاولة فرض واقع داخل البلاد يتناغم مع مصالحها، إذ تشير توجهاتها إلى أنها في حال وقوع خلافات بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي داخل أراضي الجنوب العربي ستكون أمام خيارين أحلاهما مر فأمّا تسعى إلى فرض استمرار الوحدة والشراكة القائمة بينهما بالقوة أو المجازفة بدعم استقلال حضرموت عن المجلس الانتقالي وأراضي الجنوب العربي (94)، وبهذه الحالة ستتحقق مطامعها وإن بأقل مما تطمح إليه بأن يكون لها منفذ مباشر على البحر العربي.

وتتمثل عملية التوطين في منح ما يُعرف بالتصريح أو الفك، المتفق عليه في المعاهدات السابقة لمن هم في الحدود المتعارف عليها إلى مسافة 20 كم، إلا أن هذه التصاريح تتجاوز ذلك الاتفاق على المسافة لترافق هذا التوجه في تحريك الحدود، ويصل إلى منح جنسيات لأناس من تلك المحافظات، ويسجل في تلك الجنسيات موطنهم الأساس الذي ولدوا فيه في هذه المحافظات، وهذه الوثائق الثبوتية بهذا الشكل الذي يعكس مدى التطلعات والمطامع بين البلدين، يتوافق مع ما كانت تمنحه الجمهورية العربية اليمنية لأبناء الجنوب العربي قبل الوحدة، إذ تمنحهم الجنسية وتعطيهم الجوازات وتسجل فيها مكان الميلاد الذي ولدوا فيه بالفعل داخل أراضي الجنوب العربي. وحالياً تقوم المملكة العربية السعودية بمنح تسهيلات كبيرة لاسيما لأبناء حضرموت وحرية الحركة والتنقل دخولاً وخروجاً بين حضرموت والسعودية، وتوزيع ما يعرف بـ(البطاقات الخضراء) على رجال قبائل حضرموت لاسيما التميمي والرشيدي ومنحهم مشاهد قبائل نازحة صادرة من نجران، وهي بطاقات تصاريح دخول وخروج إلى الأراضي السعودية من دون تأشيرة، وتمنح حاملها حرية التنقل داخل السعودية والحصول على اعتمادات غذائية ومالية ونفطية، ويعامل حاملها كسعودي في الوظائف ما عدا الصحة.

وعلى هذا النحو تتضح العلاقة بين السعودية والجنوب العربي لاسيما بعد عام 2015م عندما تدخلت السعودية ضمن ما عرف بعاصفة الحزم التي كان هدفها إزاحة الحوثيين الانقلابيين عن المشهد، وإعادة الشرعية اليمنية المطرودة من البلاد في 2015م، واقتصر عمل التحالف على القصف الجوي للمواقع العسكرية ومخازن الأسلحة وشل القدرة الجوية عن القوات اليمنية، ولم يستطع التحالف أن يحقق أي نصر حقيقي على الأرض، غير النصر في أراضي الجنوب العربي التي هبَّ شعبها هبّة رجل واحد في مقاومة الاحتلال المتجدد لبلادهم من قبل الحوثوعفاشيين، وعلى أرض الجنوب المحررة بتضحيات أبنائها الذين كانوا ينادون بالتحريم منذ احتلالهم من قبل القوات اليمنية في عام 1994م، بدأ التحالف يحاول أن يعيد ترتيب وضع قوته العسكرية وتكتيكاته للتقدم صوب الأراضي اليمنية، وبفعل قوات العمالقة التي جُلّها من أبناء شعب الجنوب العربي الثائر استطاع التحالف أن يدعم هذه القوات ويسندها جويًا، فتقدمت باتجاه الأراضي اليمنية متجاوزة تعز حتى وصلت إلى قرب

(93) <sup>0</sup> عبدالله عمر باوزير لصحيفة الرياض في 18 / 5 / 2015م، وقد تناقلته صحف عدة.

(94) <sup>0</sup> ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، حسام ردمان، ص 17.



ميناء الحديدية، وفي اللحظة التي كانت هذه القوات تضيق الخناق على الحوثيين في المنفذ البحري الوحيد الذي كانوا يحصلون بواسطته على الدعم من إيران ورفيقاتها وأذرعها المتعددة في المنطقة، كانت الشرعية اليمنية والحوثيون يتحاورون في السويد، فأبّت جموع الهضبة الزيدية شرعية وحوثيين أن يقيموا ذلك الحوار في استوكولم، حوار مرتب النتائج والتوصيات، وسرعان ما خرجوا بقرار مدعوم دوليًا بتوقف التقدم نحو ميناء الحديدية والتراجع مساحات شاسعة إلى حيس واللحبة، وهكذا يعيد التاريخ نفسه، وكأننا أمام معارك الإمام يحيى حميد الدين والأدراسة والأمير فيصل بن عبدالعزيز قبل ما يقارب القرن من الزمان في ذلك المكان ما اختلف اتجاه الهجوم واتحاد موقع الدفاع.

ومنذ التوصل إلى وقف إطلاق النار بالحديدة في ديسمبر 1918م توقفت الحرب عن التقدم في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، وأصبحت أرض الجنوب العربي مسرح عمليات ديناميكي لخلافات وتنازعات وتحركات لا تخدم الهدف المعلن من الحرب ضد الانقلابيين الحوثيين وإعادة الشرعية اليمنية إلى صنعاء، فسعت السعودية إلى دعم وتسليح قوات الشرعية المناوئة للمجلس الانتقالي فيما يتبناه من أهداف (95)، وهو الأمر الذي نتج عنه معارك متفرقة بين الجانبين في عدة مواقع. وكثفت من تواجدها العسكري في محافظة المهرة الجنوبية المجاورة لعُمان، وصولاً إلى عاصمة البلاد (عدن) (96)، إلا أن تولي ملف المنطقة من قبل خالد بن سلمان قد أدّى إلى أن يقوم بعمليات تهدئة نتج عنها تعيين محافظ للمهرة يحظى بالقبول لدى الجهات المتصارعة في مصالحتها ومطامعها في تلك المنطقة، وهو ما أدى بالسعودية إلى تخفيف تواجدها العسكري في هذه المحافظة إذ قامت بسحب قواتها منها، ولم تبق إلا على قاعدة واحدة في الغيضة عاصمة المحافظة (97).

ومما سبق يتضح عملية التحول في مجريات الحرب على الأرض، والتركيز على المناطق المحررة في الجنوب العربي لتوتير الأوضاع فيها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً؛ لعدم تحقق مصالح اللاعبين الرئيسيين في المشهد مع تطلعات شعب الجنوب في استعادة دولته حتى الآن.

(95) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، حسام ردمان، ص 13. والحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وأفاق متباينة، الكسندر مترسكي، 3، 9.

(96) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، حسام ردمان، ص 5.

(97) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، حسام ردمان، ص 15.

## الخاتمة

هكذا كانت السعودية وما زالت لا تنظر إلا جنوباً ولا تنظر شمالاً كما قال سيكسو مساعد وزير الخارجية الأمريكية، وهو ما يتناغم مع وصية الملك عبدالعزيز آل سعود وهو على فراش الموت، حين قال: خيركم وشركم من اليمن، وهو ما يعني أن الاتجاه الجنوبي للمملكة العربية السعودية يشكل العمق الاستراتيجي للأمن القومي السعودي، ونتيجة لاستراتيجية السعودية التي تحرص على أن يكون هذا الاتجاه ضعيفاً وفاشلاً كما يكشف التاريخ الحديث والمعاصر، فإن السعودية من مصلحتها الحفاظ على وحدة الضم واللاحاق القائمة في البلاد، باحتلال اليمن للجنوب العربي، وهيمنتها عليها، وهو ما يتبلور في استراتيجيتها الحالية البحث عن تفاهمات وتوافقات بين أطراف النزاع داخل البلاد، مع استخدام القوة بشكل أخف، كي تخضع ولا تنهي، وهذه الاستراتيجية انتجت اتفاق الرياض التي نجحت في تهدئة الصراع، وإيصال الأطراف المتنازعة إلى تقاسم السلطة (حكومة المناصفة) (98) في البداية، ثم مجلس القيادة الرئاسي، وهيئة المشاورة والمصالحة، ومن هنا تأتي مدونات المملكة العربية السعودية توصف إنجازات الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان بدعم أمن واستقرار ووحدة اليمن بتوحيد الصف وجمع الكلمة بالاتفاق بين الحكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في 5 نوفمبر 2019م (99)، في تشكيل ضعيف مترهل لا يقدر على مقاومة الانقلابيين الحوثيين نتيجة عدم جدية أطراف هذا الاتفاق كما تكشف الممارسات في الأراضي الجنوبية المحررة لهما، ولا يستطيع بالمقابل الانقلابيين أن يمدوا سيطرتهم على هذا التآليف المبني على تناقض الغايات ليس هذا فحسب بل عمل بعضهم ضد بعض.

ولهذا يأتي تدخل السعودية ضمن تحالف دعم الشرعية بصورة مخالفة لكل الحلفاء، إذ على الرغم أن الدعم الذي تلقته المقاومة الجنوبية \_ على سبيل المثال \_ كان من عدة دول عربية إلا أنه يأتي في مقدمتهم دولة الإمارات العربية المتحدة، تلك التي كانت أكثر الداعمين للقوات الجنوبية، ومع ذلك لم نر لها أي أثر يشاهد أمام المساعدات العسكرية، إذ نشاهد مدرعات وأطقم لا تحمل أي شعار للدولة الداعمة، بعكس المملكة العربية السعودية الأقل دعمًا مقارنة مع الإمارات على الأرض للمقاومة الجنوبية، إلا أن ألياتها كنا نشاهد شعاراتها وملكياتها فوقها، وقد شاهدت بأمر عيني مدرعات مكتوب فوقها (القوات الملكية السعودية البرية) أمام مبنى البنك المركزي في العاصمة عدن في مدينة كريتر.

وتشير تحركاتها على الأرض إلى تطلعاتها ومطامحها التاريخية التي كشفت عنها المباحث السابقة. وتؤكد كثير من الدراسات إلى أن العلاقة السعودية تشكلت مع الجنوب خلال عامي 2017 \_ 2018م بناءً على عاملين: العلاقة التعاونية/ التنافسية مع أبوظبي وما ترتب عليها من انقسامات داخلية بين الجنوبيين في الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي، والعلاقات المماثلة والمتغيرة مع مسقط والدوحة، وما أسفرت عنه على صعيد خلق المزيد من التوترات للسياسة السعودية (100)، فكانت تلك التدخلات لإعادة توازن العلاقات بين مكونات المجتمع الجنوبي وإنما محاولة تعقيد المشهد، وذلك من خلال الضغط على هذه المكونات وإدخالها في تحالفات مع أطراف من الاحتلال اليمني، وهو ما يزيد الأمور تعقيداً، وقد يؤدي إلى انهيار كل نصر حققته القوات الجنوبية بإسناد التحالف العربي، وهو النصر الذي ممكن القول بأنه بعد مرور هذا الوقت لن يتحقق أي نصر عسكري قادم، ويجب الحفاظ عليه للوصول إلى تفاهمات سياسية مع الانقلابيين، ولن يتم هذا الحفاظ إلا من خلال طمأننة القوت الجنوبية بأنها ستحصل على تطلعاتها، وأهداف شعب الجنوب العربي وتطلعاته في استعادة دولته المحتلة، فالشعب هو (حاضنتها وحامها ومصدر قوتها ونمائها)، ولن يتم التماسك والحفاظ على هذا النصر إلا من خلال التكامل والتفاعل بين الشعب ومقاومته الباسلة.

تمتلك الرياض حالياً عدة أدوات في المشهد الجنوبي كحلف قبائل حضرموت، والتيارات السلفية، وهي الأساس لتموين القطاع العسكري والمدني، حيث تؤمن الوقود لمحطات توليد الكهرباء، والسيولة اللازمة لمحاولة تثبيت العملة، ودفع الرواتب، فضلاً عن تحكمها بالموارد المالية لإعادة الإعمار بعد النزاع، وكل تلك العوامل هي من مكنتها في تهدئة الأطراف المتصارعة في مشاريعها

(98) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، دور السعودية في جنوب اليمن، حسام ردمان، ص 16.

(99) ينظر: دور المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا العالم العربي، د. مشعل بن فهم السلمي، رئيس البرلمان العربي، وعضو مجلس الشورى السعودي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1441هـ \_ 2019م، ص 31.

(100) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، دور السعودية في جنوب اليمن، حسام ردمان، ص 13.

لاتفاق الرياض(101). ضغطاً وابتزازاً لا تفاهماً واتفاقاً ينسجم مع تطلعات وغايات تلك الأطراف.

وعود على بدء يجب أن يعاد النظر في استراتيجية المملكة العربية السعودية مع جارتيها الجنوبيتين (اليمن والجنوب العربي) إن أرادت أن تصل إلى تنمية واستقرار مستدامين، إذ أغلب التحليلات ترى الموقف السعودي من أحداث اليمن يبقى مرتباً وغير واضح في أغلب الأحيان بسبب انتقال الملف اليمني بين عدة أشخاص فقد كان بيد الأمير سلطان بن عبدالعزيز ثم انتقل إلى الأمير نايف ثم إلى الملك سلمان فشكّل ذلك فراغاً سعودياً في اليمن(102)، وقد أثبتت التجربة السابقة أن عدم استقرار تلك الدولتين يؤثر على الأمن القومي للمملكة وطرق الملاحة الدولية؛ لهذا يجب أن تتكاتف الجهود للوصول إلى حل الدولتين الجنوبيتين واستقرارهما، فهذا هو أقرب الحلول الممكنة التي ستكون لها حاضنة شعبية كبيرة وقوية داخلية ستعمل بكل جهد على إنجاحها، وغير ذلك يعني استمرار الحروب والخلافات والتزاعات والتقاطعات الداخلية والخارجية ونمو الجماعات الجهادية التي ستجد في ظل هذه البيئة المضطربة تربة خصبة للرعاية والنمو والانطلاق إلى جميع أنحاء الجزيرة العربية؛ لأن أي اضطرابات عنف أو توتر طائفي في اليمن والجنوب العربي قد يتسرب عبر الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للعربية السعودية، ليس هذا فحسب بل ستصل ويلاهما وتخرباتها إلى كل دول العالم بحكم إطلالة هاتين الدولتين على أهم ممرين بحريين دوليين لا يمكن لأحد أن يستغني عنهما، ومن هنا يمكن القول إن وصية الملك عبدالعزيز آل سعود تلك على حق فالخير والشر يأتي من الجنوب عامة، ولهذا كانت المملكة وما زالت تنظر جنوباً لا شمالاً، ويجب أن تظل لكن مع تغيير الاستراتيجية، ويكون ذلك من خلال بناء الثقة بين هذه الدول، ومساعدتها على الأمن والاستقرار لاسيما اليمن والجنوب العربي، ويجب أن تحل القضايا الإشكالية بين المملكة العربية السعودية وجارتها الجنوبيتين، يجب أن تكون بإعادة الثقة بينهم، والاعتراف بحق بعضهم بعض، وعدم المساس بممتلكات الآخرين مستقبلاً، وأن تحل القضية الأساسية بين السعودية واليمن المتمثلة بمجزرة حجاج اليمن داخل الأراضي السعودية في تنومة بحل يرضي الطرفين، فهي الجرح الذي ما زالت تنبعث روائحه دون معرفة أساسه وموضعه، ليس هذا فحسب بل لا يريد كل منهما أن يذكره علانيةً، وأعتقد أن حل هذه المشكلة المنكرة ستكون تطبيقاً للنفوس، وإعادة بناء العلاقة بشكل إيجابي لا بين المملكة واليمن بوصفهما كيانين سياسيين، وإنما لتغيير العلاقة بين شمال الكعبة ويمينها، بين اليمن والشام، بين عدنان وقحطان، فهي مدخل أساس يبني عليه تغير العلاقات مستقبلاً بشكل إيجابي بين البلدين، وأما بالنسبة للحدود بينهم يكون باللجوء إلى التحكيم الدولي.

وسياتي المملكة العربية السعودية خير من الاتجاه الجنوبي عندما يكون ينعم بالخير هو، وقد أتاها شر في ظل سيادة الشر فيه، فالخير والشر منه، فليكن فيه خير لتصدر الخير، وينهى الشر الذي يوجد فيها وتعمل على تصديره.

(101) ينظر: ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار، دور السعودية في جنوب اليمن، حسام ردمان، ص 16.

(102) ينظر: العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والأفاق، د. خلود خميس، 25 \_ 26.

## المصادر والمراجع

- \_ أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، هاني موسى، سياسات عربية، العدد 37، آذار/ مارس 2019م.
- \_ الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، د. محمد محمود السرياني، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط1، 1422هـ \_ 2001م.
- \_ الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وأفاق متباينة، الكسندر مترسكي، سبتمبر/ أيلول 2015م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة. قطر، 2015م.
- \_ دور المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا العالم العربي، د. مشعل بن فهم السلمي، رئيس البرلمان العربي، وعضو مجلس الشورى السعودي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1441هـ \_ 2019م.
- \_ صفحات من تاريخ المقاومة القبلية للتوسع البريطاني في شبوة 1937 \_ 1957م، د. عمر صالح سالم الفانوص بن رشيد، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2014م.
- \_ العلاقات السعودية اليمنية بعد عام 2011م الواقع والأفاق، د. خلود محمد خميس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، المجلة السياسية الدولية، العدد52، تموز 2022م.
- \_ العلاقات اليمنية \_ السعودية، مسارات الماضي ورهانات المستقبل، نبيل البكري، رؤية تركية، خريف 2015م.
- \_ ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار دور السعودية في جنوب اليمن، حسام ردمان، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 17 يناير 2022م.
- \_ مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة تاريخية \_ سياسية \_ قانونية، د. فتحي العفيفي، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2000م.
- \_ المطامع السعودية التوسعية في اليمن، د. محمد علي الشهاري، دار ابن خلدون، ط1، 1979م.
- \_ المؤثرات الخارجية في المباحكات اليمنية، علي شعثنان، دراسات وأوراق تحليلية، سياسات عربية، العدد12، كانون الثاني/ يناير 2015م.
- \_ موجز تاريخ الدولة السعودية، (1157هـ/ 1744م) \_ (1438هـ/ 2017)، د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، جامعة المجمعة، 1439هـ \_ 2018م.
- \_ نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي بين القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية، علي محمد حسين العامري، نشر في الموقع الإلكتروني [www.cis.uobaghdad.edu.iq](http://www.cis.uobaghdad.edu.iq) بتاريخ 26 حزيران 2013م.
- \_ اليمن الجنوبي والثورة السياسية الخارجية 1967 \_ 1986، تأليف فرد هالدي، ترجمة: د. عدنان سعيد ثابت عبدالصفي و م. نصر محمد أحمد شيخ، دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2024م.
- \_ عدة صحف، ومواقع إلكترونية.



# التقاطعات الجيوسياسية في البحر الأحمر والعربي: السعودية وجوارها الجنوبي بين المصالح والصراعات

د. سالم الحنشي

باحث مقيم لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات،

ومدير تحرير مجلة بريم الصادرة عن المؤسسة

فبراير 2025م